

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)



كلية التربية بسوهاج
المجلة التربوية

ورقة عمل موضوعها
" قراءة نقدية في قانون تنظيم الجامعات المصرية
رقم (49) لسنة 1972 كمدخل لتطوير التعليم الجامعي
في مصر وفي الوطن العربي "

اعداد

الاستاذ الدكتور

أحمد محمود محمد عبد المطلب

استاذ وعميد كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادي

جمهورية مصر العربية

المجلة التربوية - العدد الثاني و العشرون - يناير 2006م

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورقة عمل موضوعها

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية "

رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م كمدخل لتطوير التعليم الجامعى فى مصر وفى الوطن العربى

المحاضر

الأستاذ الدكتور / أحمد محمود محمد عبد المطلب

أستاذ ومحيد كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادى

تم منزل ، ٣٣٦٢٥٨ - ٩٣

تم عمل ، ٦٠١٩٣٣ - ٩٣

مقدمة :

يسعى الإنسان نحو تحقيق مطالبه ومطامحه، كما يتحرك نحو تحقيق غاياته واشباع حاجاته الضرورية منها والمكتسب، والإنسان فى سعيه هذا وحركته تلك إنما يواجه غالباً شكلاً من أشكال التعارض بين مصالحه ومصالح غيره من جهة، أو بين مصالحه ومصالح المجتمع الذى يعيش فى رحابه من جهة أخرى. ولذلك لا يصح بحال من الأحوال أن يترك للإنسان مسائل تنظيم علاقته مع غيره أو مع مجتمعه. منعا لتأثير الأهواء أو كثرة المنازعات والخصومات واللا أستأسد الأقوى وسادت شريعة الغاب.

ومنعا لتأثير الأهواء على العلاقات وسداً لانتشار المنازعات والخصومات ورغبة فى إقرار النظام وتحقيق العدل وانتشار السلام والأمان كانت حاجة الإنسان إلى القوانين والقرارات واللوائح وغيرها لتنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض وبمجتمعاتهم، بل وتحديد السبل المشروعة لإشباع حاجاتهم وتحقيق مطالبهم وأمانهم^(١).

فضلاً عما تقدم فإنه يمكن القول: إنه لا يجوز للإنسان تحت أى ظرف من الظروف استيفاء حقه بنفسه سواء تعلق هذا الحق بالأنفس أو الأموال حتى إذا توفرت له أسباب استيفائه، ذلك

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

لأن الإنسان لو تمتع بسلطة استيفاء حقه بنفسه سادت حاله من الفوضى والقلق فى ربوع المجتمع البشرى، بل انتشرت فيه الخصومات. وقد يرجع ذلك إلى سوء تقدير الإنسان للحق، فقد يزيد فيه إذا كان له حق، وقد ينقص منه إذا كان مديناً بحق^(١). ولا غرابة فى ذلك فالنفس البشرية أمارة بالسوء.

ومن ثم يتضح أن استرداد الحق لم يعد مسئولية صاحبه، ولكنه أصبح مسئولية ولى الأمر أو حاكم الدولة، ونظراً لأنشغال هذا وذاك أصبح استرداد الحق مسئولية القاضى فى ضوء الاجراءات القانونية. وحتى يؤدى القضاة مسئوليتهم لابد من وجود قانون يحتكمون إليه فى رد الحقوق إلى أصحابها.

ونظراً لأهمية القانون يقوم الكاتب بمناقشة مفهوم القانون، ودوره فى المجتمع ومزاياه وعيوبه، وعلاقة القانون بالتعليم. فضلاً عن ذلك يناقش أيضاً مدى ملاءمة القانون للزمان والمكان والقانون الأعلى. فضلاً عن ذلك يناقش الكاتب أهمية التدرج القانونى، وضرورة تحقيق الانسجام بين مستويات هذا التدرج وعلى وجه الخصوص انسجام القانون الأدنى مع القانون الأعلى تحسباً لأمتناع شبهة عدم الدستورية أو شبهة عدم القانونية. . ويجرى الكاتب هذه المناقشات على الوجه التالى:

* مفهوم القانون:

تعدد وتنوع مفاهيم القانون، ومن ثم يصعب تحديد مفهوم مانع جامع للقانون. ولذلك يقوم الكاتب باستعراض زمرة من هذه المفاهيم يسعى إلى ترجيح بعضها وذلك على الوجه التالى:

١- القانون مجموعة من القواعد الملزمة التى تنظم سلوك الأشخاص فى المجتمع^(٢). والالتزام هنا معناه توقيع جزاء مادياً كان أو معنوياً أو كليهما على من يخرج على هذه القواعد من أفراد المجتمع.

٢- القانون كما جاء فى قاموس Oxford English Dictionary هو مجموعة القواعد والأعراف والتقاليد المكتوبة والتى تقود المجتمع نحو تحقيق العدل، والتى بمقتضاها

"قراءة نقدية في قانون تنظيم الجامعات المصرية ..."

يستتب الأمن ويتحقق الأمان⁽⁴⁾. ويشير هذا المعنى إلى أن القانون في المجتمع بمنزلة السائق من السيارة حيث ينطلق بها متجنباً مخاطر الطريق.

٣- يذهب سمير عبد السيد تناغو إلى القول: إن القانون مجموعة القواعد الجبرية التي تصدر عن إرادة الدولة، وتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها⁽⁵⁾. ومن هذا المنظور يتضح أن هذه القواعد عامة وجبرية. أى أن هذه القواعد تسرى على الناس كافة ومن يخالفها يعرض نفسه للعقوبة المادية أو العقوبة المعنوية.

٤- يقول محمود سلام زناتي: إن كلمة قانون قد تحدد تخصص فنقول مثلاً: القانون المصرى أو القانون الفرنسى. فعبارة القانون المصرى هنا تعنى القواعد الآنية السارية فى مصر بغض النظر عن مصدرها أو عن مجالها كما أنه يقول أيضاً: قد يقصد بكلمة قانون القواعد التى تصدرها السلطة التشريعية بخصوص موضوع معين ومحدد. كأن يقال مثلاً قانون تنظيم الجامعات أو قانون العاملين بالدولة فى مصر^(٦). ففى هذه الحالة تستعمل كلمة قانون كمرادف لكلمة تشريع.

ويتضح من المفاهيم السابقة أن المفهوم المختار للقانون يتمثل فى أنه: جملة القواعد الملزمة التى تصدرها السلطة التشريعية وتنظم بها سلوك الأفراد فى المجتمع. ويشير هذا المفهوم والمفاهيم السابقة للقانون إلى بعض خصائص القانون التى يوجز الكاتب أهمها فى النقاط التالية:

- ١- القانون مجموعة القواعد القانونية أو التقاليد والأعراف المكتوبة.
- ٢- تستهدف هذه القواعد تنظيم سلوك الأفراد فى المجتمع وتسعى نحو اقرار النظام وتحقيق العدل.
- ٣- هذه القواعد وتلك التقاليد والأعراف المكتوبة ملزمة للمخاطبين بها. والاخلال بهذا الالتزام من جانبهم يعرضهم للمسألة أو توقيع العقوبة المادية أو العقوبة المعنوية أو كليهما على الذين أخلوا بهذا الالتزام.

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

٤- تتمتع هذه القواعد وتلك التقاليد والأعراف المكتوبة بصفة العمومية أى السريان على جميع المخاطبين بها. علاوة على ذلك فإنها قواعد مجردة أى لا تعرف التحيز أو المجاملة.

٥- القانون ظاهرة اجتماعية لا غنى لأى مجتمع من المجتمعات عنها، ومن ثم فإن القواعد القانونية ذات صفة اجتماعية.

٦- يقيد القانون حرية الإنسان فى أمور كثيرة، ولكن فى هذا التقييد امتداد لحرية الإنسان من بنى جنسه، فحرية الإنسان فى ظل القانون نسبية وليست مطلقة. فضلاً عن ذلك فالقانون يهتم بدراسة إرادة الإنسان بقصد تقويمها بما يجعلها متفقة فى سلوكها وتصرفاتها بما يتفق مع أحكام القانون^(٧). فهذا يساعد القانون على تحقيق مستهدفاته.

٧- يتناول القانون علاقة أو أكثر من العلاقات السائدة بين البشر، كما يمس علاقة أو أكثر من العلاقات السائدة بين الدول

* دور القانون ووظائفه:

يمكن الإشارة إلى دور القانون من خلال مناقشة بعض وظائفه وذلك على النحو التالى:

١- إقرار النظام:

يأتى إقرار النظام فى المجتمع على قمة أولويات وظائف القانون، وذلك لأن الناس بحكم حياتهم معاً فى حاجة إلى قواعد تحدد لهم مقدماً ما يجب عليهم سلوكه فى علاقات بعضهم مع البعض الآخر أو فى علاقاتهم بجهات الحكومة أو الإدارة. كما أنهم فى حاجة أيضاً إلى قواعد تحدد لهم الأفعال التى يمكن لهم القيام بها، والأفعال التى ينبغى عليهم اجتنابها. والقانون بالطبع هو أحد المصادر الرئيسية الذى يحدد هذه القواعد.

إذن إقرار النظام شرط لا غنى عنه لتعايش البشر. وقواعد القانون تمثل أحد أركان إقرار النظام على النحو اللائق. ذلك لأنه ليس باستطاعة الإنسان أن يعيش فى حالة من الفوضى.

"قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ..."

كما أنه ليس باستطاعته العيش فى ظل نظام استبدادى، ولكن يمكنه أن يعيش فى ظل نظام وسط يربط بين الفوضى والاستبداد^(٨). وهذا لا يتأتى إلا بإقرار النظام فى المجتمع.

٢- استتباب الأمن:

يشغل استتباب الأمن جانباً هاماً من وظائف القانون، وذلك لأن هذا الاستتباب يساعد على تهيئة الأجواء على تحقيق التنمية الاقتصادية ونشر الرفاهية الاجتماعية والرخاء الاقتصادى.

وما دام يوجد مجتمع يقوم على تحقيق مصالح عامة ومصالح فردية كان من الضروري أن يهتم هذا المجتمع بإقرار النظام. وإقرار هذا النظام لا يستوى على سوقه إلا على قانون يضم قواعد ونصوص أمرة ملزمة. كما يضم قواعد ونصوص ناهية، حيث تحمل هذه القواعد وتلك النصوص أفراد المجتمع على طاعة القانون وإقرار النظام. وبالنسبة فإن هذه الطاعة وذلك الإقرار يؤديان إلى تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن فى المجتمع^(٩). ومن ثم تتضح أهمية إقرار النظام واستقرار المجتمع واستتباب الأمن فيه. بل انعكاسها على جميع جوانب الحياة فى المجتمع.

وإذا لم يقيم أفراد المجتمع أو بعضهم على طاعة القانون والالتزام بقواعده ونصوصه طوعاً، حملتهم القوة التنفيذية. الممثلة فى هيئة الشرطة مثلاً. على الالتزام بهذه القواعد وتلك النصوص كرهاً. وهذا ما تعنيه فكرة الجزاء فى القانون، ويحلو لدى بعض فقهاء القانون إطلاق مصطلح الإيجاب على هذا الجزاء^(١٠). ومن هذا المنطلق يلحظ الكاتب أن هناك تلازماً بين القانون والمجتمع من جهة، والقانون واستتباب الأمن من جهة أخرى. وهذا ما يبرز القول إن إقرار النظام، واستتباب الأمن من أهم وظائف القانون.

٣- تحقيق العدالة:

ينظر بعض فقهاء القانون إلى العدل على أنه معاملة المتساوين معاملة واحدة. وهذه النظرة لم تسلم من سهام النقد ولذلك فإنهم سعوا للتخلص من هذا العيب فأكملوا هذا التعريف بقولهم: إن من العدل إعطاء كل ذى حق حقه^(١١).

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

ويمكن القول: إن القانون يسعى لتحقيق العدل إذا احترم مقتضيات طبيعة الإنسان: البدنية والنفسية والعقلية. فضلاً عن ذلك فإن العدل لا يتحقق إلا إذا حصل كل شخص على ما هو مستحق له. كذلك فإن تحقيق العدل يستوجب من القانون سعيه لتحقيق التوازن بين حرية الفرد وحرية الآخرين بالقدر الذى يحقق للفرد فى المجتمع مصالحه، كما لا يلحق الضرر بمصالح الآخرين.

٤- احترام حقوق الإنسان:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الانسان وأعلنته فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م. ويقوم هذا الإعلان على عدة أسس أهمها: الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية، والإيمان أيضاً بحقوقهم الثابتة القائمة على أساس من العدل والحرية والسلام فى العالم. كذلك من الأسس الهامة التى يقوم عليها هذا الإعلان: القضاء على الأعمال الهمجية التى أدى إليها انتهاك كثير من الأفراد والدول لحقوق الإنسان^(١٣). ومن ثم استوجب الأمر توفير الحماية القانونية لهذه الحقوق على كل من المستوى: العالمى والإقليمى والوطنى.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهم حقوق الإنسان: حقه فى اسم مناسب وجنسية معينة، وحقه فى الحياة وسلامة شخصه وبدنه، وحقه فى كل من الحرية والمساواة وعدم التمييز، وحقه فى التأمين الاجتماعى، وحقه كذلك فى عدم التعرض للتعذيب أو توقيع العقوبات القاسية، وحقه فى محاكمة عادلة، وحق الإنسان فى الشخصية القانونية وفى السلام. فضلاً عن ذلك حق الإنسان فى الملاذ، أى اللجوء السياسى بلغة العصر^(١٣).

والواقع أنه على الرغم من صدور كل من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل، وصدور العهدين الدوليين الأول والثانى، واهتمام المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية بضرورة احترام حقوق الإنسان، إلا أن هذه الحقوق ما زالت محلاً للانتهاكات السافرة. والدليل على ذلك ما جرى على كل من الساحة الفلسطينية والساحة العراقية من أزهاق أرواح الأطفال والنساء وسفك دماء الرجال وغير ذلك من أفعال يشيب من هولها الطفل الرضيع.

" قراءة نقدية في قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

ومما تقدم تتضح أهمية القانون على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في حقن دماء البشر، وإيقاف شلالات الدم والكاتب يناشد دول العالم على طولته وعرضه لحقن هذه الدماء وإيقاف هذه الشلالات والامتناع فوراً عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بل يناشد هذه الدول للإهتمام بتفعيل القانون على كافة المستويات لإحترام حقوق الإنسان.

* مزايا القانون:

يوجز الكاتب أهم مزايا القانون في النقاط التالية^(١٤):

١- تشجيع الإنسان على بذل الجهد والطاقة لتحقيق التقدم.

لقد وهب الله الإنسان طاقات بدنية وعقلية ووجدانية جبارة. وعادة ما يستخدم الإنسان هذه الطاقات أو بعضها في توفير أسباب العيش والحياة له. ولكن في معظم الأحيان تتوفر لدى هذا الإنسان طاقات زائدة وبدلاً من إهدار هذه الطاقات أو استغلالها في غير المجالات التي تحقق الازدهار فإن القانون يشجع الإنسان على استغلالها لصالحه وصالح مجتمعه.

وتشجيع القانون على استغلال هذه الطاقات لصالح الإنسان الفرد أو في صالح مجتمعه لا يتأتى إلا باستثارة الشعور الإنساني لدى هذا الإنسان أو بمنحه جزءاً من عائد استثمار هذه الطاقات أو السماح له بتبوء مناصب عالية، وغير ذلك من المنح كثير. ومن ثم يمكن القول أن مرونة القانون وسعيه نحو استنفار قدرات الإنسان واستعداداته يساعد على تحقيق التقدم وازدهار الحضارة.

٢- نشر السلام:

يقرر القانون جزاءً مناسباً عند ارتكاب الإنسان فعل جريمة القانون أو امتناعه عن فعل أكد القانون على فعله لصالح الإنسان أو صالح البشرية. فعندما يجرم القانون فعل القتل ويحدد له عقوبات رادعة عندئذ تتحقق عصمة دم الإنسان وعندما يقرر القانون عقوبات شديدة على جرائم الأموال الخاصة والعامة حينئذ تتحقق عصمة المال مثلاً.

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

فضلاً عن ذلك عندما يقرر القانون عقوبات رادعة لانتهاك حقوق الإنسان خصوصاً حقه في الحياة
يعم السلام وينتشر الرخاء وتتحقق الرفاهية في جميع جوانب الحياة.

٣- التوفيق بين المصالح المتعارضة:

يسعى كثير من الناس إلى تحقيق مصالحهم الخاصة ضارين عرض الحائط بمصالح الآخرين. عندئذ
ينهض القانون للتوفيق بين المصالح المتعارضة، مثال ذلك قانون المرور، فهذا القانون من خلال الإشارات الضوئية مثلاً.
يعطى حق المرور للسيارات ويمنع مرور المشاة، وعندما يعطى حق المرور للمشاة يمنع من قائدي السيارات، ومن ثم يحقق
القانون التوافق بين المصالح المتعارضة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والهيئات أو حتى مستوى
الدول.

٤- تحقيق الاستقرار للأسرة:

إن ما تنطوي عليه قوانين الأحوال الشخصية من أحكام يمثل قاعدة من القواعد الهامة
والعامة لتحقيق الاستقرار الأسري، وإذا تعذر هذا الاستقرار فإن مقررات هذا القانون تعمل على
تحقيق مبدأ هام في حياة الأسرة ألا وهو " إما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ".

فضلاً عن ذلك فإن أحكام هذه القوانين تراعى مصالح الزوجين وأيضاً مصالح الأبناء سواء
ظلت الرابطة الزوجية قائمة أو انحلت بموجباتها مثل الطلاق أو الوفاة أو الخلع أو التفريق مثلاً.
إذن في كل الأحوال أو الظروف تلعب قوانين الأحوال الشخصية دوراً بارزاً في المحافظة على
حقوق أطراف الرابطة الزوجية حال قيام الأسرة أو انحلالها.

* عيوب القانون:

القانون من وضع البشر، والبشر غير معصومين، فالعصمة لا تكون إلا لنبي أو رسول. ومن ثم
فإن القانون يعاني من عيوب يوجز الكاتب أهمها في النقاط التالية^(١١):

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

١- عمومية القانون:

القانون مجموعة من القواعد التى تنظم على سبيل الالتزام. علاقات الناس فى المجتمع، والناس المخاطبون بهذه القواعد ليسوا على شاكلة واحدة، وإنما بينهم فروق فردية فى النواحي البدنية أو العقلية أو النفسية مثلاً. فالناس منهم الهادى مثلاً ومنهم عصبى المزاج، ومنهم الذكى ومنهم الغبى، والناس فيهم الغنى وفيهم الفقير ومنهم المتعلم ومنهم الجاهل وهكذا.

وعلى الرغم من ذلك فإن المادة (٢٣٣) من قانون العقوبات المصرى تنص على أنه " من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال المؤبدة أو المؤقتة " (١٥). وبالطبع فإن تطبيق هذه المادة ينسحب على كل قاتل تتوافر فيه شروطها بغض النظر إذا كان القاتل ذكراً أم أنثى، جاهلاً أم متعلماً، غنياً أم فقيراً، وهكذا. فتطبيق هذه المادة مثلاً يتصف بالعمومية على الرغم من اختلاف قدرات أو استعدادات أو مهن القاتل مثلاً.

وعلى الرغم أنه من مبادئ العدالة وتطبيق القانون الأخذ بنظرية الظروف الطارئة إلا أن الأخذ بها لا يزيل كل آثار عيب العمومية التى تمثل خاصية جوهرية من خصائص القانون.

٢- جمود القانون:

توضع القاعدة القانونية أو مجموعة القواعد القانونية فى وقت أو زمن معين، ويظل يعمل بهذه القاعدة أو تلك القواعد فى أوقات أو أزمان أخرى. وبالطبع كلما ابتعد وقت أو زمان تطبيق هذه القاعدة أو تلك القواعد عن وقت وزمن وضعها تراجعت ملاءمتها ومناسبتها للظروف والأحوال الجديدة. ولذلك فإن عدم الملائمة أو المناسبة هذه هى ما يطلق عليها " جمود القانون " (١٦). ولذلك فإنه للتخفيف من آثار جمود القانون فإنه يجب مراجعة قواعده ونصوصه كلما جدت أو حدثت ظروف جديدة من منطلق أن القانون يوقف حركة الزمن، واستمرار هذه الحركة لا تتأتى إلا باستمرار مراجعة قواعد القانون ونصوصه.

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

٣- الثغرات فى القانون:

عادة ما يتطلب القانون عند وضعه تحديد الأفكار التى تتضمنها قواعده ونصوصه، بل صياغة هذه القواعد وتلك النصوص. بعد مناقشتها بجدية فى المجالس المختصة بإصدار أوسن القانون. صياغة محكمة.

وأحياناً يحدث قصور فى تحديد الأفكار تحديداً دقيقاً أو مناقشتها بشكل ديمقراطى وموضوعى فى المجالس المختصة، أو صياغتها صياغة ركيكة. ويترتب على كل هذا نقاط ضعف فى قواعد القانون ونصوصه. وعادة ما يطلق على " نقاط الضعف هذه " مصطلح " ثغرات القانون " وهذه الثغرات تعتبر من العيوب الجوهرية فى قواعد القانون ونصوصه.

٤- سوء تطبيق القانون:

قد تكون نصوص القانون وقواعده جيدة ومحكمة، ولكن يتم تطبيق هذه النصوص وتلك القواعد بشكل سيئ. وقد يرجع سوء التطبيق إلى صعوبة فهم هذه القواعد أو تلك النصوص أو تفسيرها تفسيراً خاطئاً. وقد يرجع هذا السوء أيضاً إلى مجاملة القائمين على تطبيقه لأحد أطراف الخصومة وتحاملهم على الطرف الآخر.

وقد قال أحد فلاسفة اليونان موضحاً سوء تطبيق القانون الذى يرجع إلى مجاملة المطبق لأحد أطراف الخصومة، وتحامله على الآخر قال: أعطنى قاضٍ عادل وقانوناً معوجاً أقيم العدالة، ومن ثم فإن العدالة لا تقوم فى ظل قانون عادل وقاضٍ معوج. وعلى الرغم من اتصال سوء تطبيق القانون بالمطبقين إلا أنه يمكن اعتباره. تجاوزاً. عيباً من عيوب القانون.

* القانون والتعليم:

إذا كان القانون من القواعد والنصوص التى تحكم. على سبيل الالتزام. الروابط والعلاقات داخل المجتمع فإن التعليم يسعى لتهيئة البيئة الاجتماعية الملائمة التى يعمل فى رحابها القانون من خلال ما يعمل على تحقيقه من غايات وأهداف. ولذلك فإنه يمكن القول: إن العلاقة بين القانون والتعليم علاقة عضوية وتبادلية وقد يرجع ذلك إلى أن نطاق عمل كل من القانون والتعليم واحد، حيث يتمثل فى الفرد

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

والمجتمع. فضلاً عن ذلك فإن كل من القانون والتعليم يستهدفان تحقيق مصالح الطرفين . الفرد والمجتمع . بشكل متوازن.

كذلك فإن كلاً من القانون والتعليم من الظواهر الاجتماعية التى تختلف باختلاف الزمان والمكان، ولكن غايتها واحدة فى معظم الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم يحتاج إلى القانون حيث إنه من خلال القانون يمكن تنظيم مؤسسات التعليم مثال ذلك " قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م. كما أن التعليم . من خلال مؤسساته . يتولى إعداد رجل القانون، فمن خلال كليات الحقوق فى مصر يتم إعداد القضاة ورجال القانون.

إذن العلاقة بين القانون والتعليم علاقة عضوية: متينة وقوية، فضلاً عن ذلك فهى علاقة تبادلية فكل منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به خصوصاً فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى فى مصر وفى الوطن العربى.

* الملاءمة فى القانون:

يظل عنصر الملاءمة فى القانون قائماً فى مجتمع ما دام أفراد هذا المجتمع يشعرون بأن هذا القانون عادل. ويظل القانون عادلاً إذا ما استمر يرضى مطالب الشعب ويحقق احتياجاته^(١٧). ولكن إذا وضعنا فى اعتبارنا أن عالم البشر . الذى سيطبق فيه القانون . عالم متغير تحكمه الحركة والتطور بصفة مستمرة^(١٨). إذن نخرج من ذلك بمبدأ عام مؤداه إن القانون يظل عادلاً خلال مدة زمنية معينة أى يشبع حاجات الناس ويلبى مطالبهم خلال هذه المدة. ومن ثم فإن أكبر قدر من ملاءمة القانون لظروف وأحوال المجتمع الذى يسرى فيه يكون عند بدء تطبيقه وسريانه. وتأخذ هذه الملاءمة فى التراجع حتى تنعدم تماماً أو تكاد بعد مدة معينة من تطبيقه أو سريانه تأسيساً على أن عالم البشر عالم متغير وبصفة تكاد تكون مستمرة.

وتمشياً مع وضع عنصر الملاءمة فى القانون فى الاعتبار فإنه حين تستجمع القاعدة القانونية عناصر وجودها ونفاذها فإنها تسرى على المخاطبين بأحكامها مع ملاحظة أن هذا السريان يتحدد من جهتين الأولى زمانية والثانية مكانية. إذن فنطاق سريان القانون يتحدد من حيث الزمان بحيز زمانى معين لا يمكن تجاوزه، كما يتحدد إقليمياً بحيز مكانى معين أيضاً لا يمكن تخطيه^(١٩). وفى ضوء ذلك وتأسيساً عليه يمكن القول أن عنصر الملاءمة فى القانون من

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

القيام بمراجعة قوانينها الوطنية أو بعضها بقصد تطويرها وتحديثها أو تغييرها لتكون أكثر ملاءمة لظروف كل دولة وأحوالها، وذلك كمدخل من مداخل تطوير مختلف جوانب الحياة فى هذه الدول، باعتبار أن حياة المجتمعات فى هذه الدول تقوم على الحركة والتغير، ولا تتسم بالجمود الأبدى أو الثبات النهائى.

إن قيام الدول على تطوير وتحديث القوانين السارية بها يضى على هذه القوانين حركة وحيوية، ويبعد بها عن الثبات والجمود، بل تنسجم مع التغيرات والأحوال التى تصيب المجتمع، ومن ثم يتحقق عنصر الملاءمة فى القانون.

وقد ركز الكاتب فى هذه القراءة النقدية على بعض جوانب القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ خصوصاً: اختيار وتعيين القيادات الجامعية وضوابطها، وذلك لما لهذه القيادات من دور حيوى ومحورى فى تطوير التعليم الجامعى فى الوطن العربى بوجه عام وفى جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص.

فضلاً عن ذلك ركز الكاتب أيضاً فى هذه القراءة النقدية على المجالس الجامعية سواء على مستوى: القسم أو الكلية أو الجامعة، واللجان المنبثقة منها ومدى تمتع هذه المجالس بالممارسة الديمقراطية فى أداء اختصاصاتها فى ظل القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م. وقد ركز الكاتب فى هذه القراءة أيضاً على كل من أحكام تأديب الطلاب، وأحكام تأديب أعضاء هيئة التدريس فى ظل القانون، والقوانين المكمل له. ومدى توفر عنصر الملاءمة فى هذا القانون. وتجدر الإشارة إلى أن الجوانب التى تناولتها هذه القراءة النقدية لا تعدوا أن تكون مجرد نماذج من جوانب كثيرة فى هذا القانون جديرة بهذه القراءة النقدية.

ويستعرض الكاتب القراءة النقدية لهذه الجوانب، وما أسفرت عنه هذه القراءة من نتائج فى النواحي التالية:

أولاً: اختيار وتعيين القيادات الجامعية:

يعتقد الكاتب أن هذه القيادات الجامعية تمثل: رئيس الجامعة ونوابه، وعمداء الكليات ووكلائها رؤساء الأقسام. ومن هذا المنطلق يناقش الكاتب مواد هذا القانون المتعلقة باختيار

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

وتعيين هذه القيادات الجامعية محاولاً إبراز كل من الجوانب الايجابية وأوجه القصور التى انطوت عليها نصوص هذه المواد، وذلك على الوجه التالى:

أ- اختيار وتعيين رئيس الجامعة ونوابه :

تنص المادة (٢٥) من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م بشأن الجامعات فى مصر على أنه " يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التعليم العالى، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفه أستاذ فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون، ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد

أيضاً تنص المادة (٢٩) من ذات القانون على أنه " يكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى رئيس الجامعة، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفه أستاذ فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون^(٢١)..... وقد فوض رئيس الجمهورية السيد رئيس الوزراء فى إصدار قرارات تعيين نواب رئيس الجامعة.

ويتضح من النصين السابقين أن الشرط الوحيد لتعيين رئيس الجامعة أو أحد نوابه هو شغل وظيفة أستاذ لمدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون. وقد يكون هذا الشرط مناسباً عند صدور هذا القانون سنة ١٩٧٢م، أى منذ إثنين وثلاثين عاماً، ومناسبة هذا الشرط وملاءمته ترجع إلى قلة عدد الأساتذة آنذاك (سنة ١٩٧٢م).

أما اليوم فى سنة ٢٠٠٦م لم يعد هذا الشرط ملائماً أو مناسباً، وقد يرجع ذلك إلى كثرة عدد الأساتذة الذى قد يتعدى المائتين فى بعض الكليات، فما بالك بعدد الأساتذة اليوم على مستوى الجامعة. ومن ثم يجب إطالة شرط مدة شغل وظيفة أستاذ لمدة إثنى عشرة سنة على الأقل لشغل وظيفة رئيس الجامعة أو نائب رئيس الجامعة. وذلك إلى جانب شروط أخرى مثل السمعة العلمية والكفاءة الإدارية. والخبرة فى مباشرة أعمال ووظائف إدارية مؤهلة لشغل هذه الوظائف.

والكاتب يعتقد أن الاستناد إلى أكثر من معيار فى الاختبار للتعيين فى وظيفة رئيس الجامعة أو أحد نوابه يحقق قدراً أكبر من العدالة. فضلاً عن ذلك فإن الأخذ بشرط شغل وظيفة أستاذ مدة خمس

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

سنوات لشغل وظيفة رئيس الجامعة أو وظيفة نائبه قد يجعل أحدث الأساتذة رئيس جامعة على أساتذته أو من في مستواهم فتضطرب العلاقات بين الذي يشغلون هذه الوظائف وبين أساتذتهم أو من في مستواهم لشعور هؤلاء بالظلم.

أيضاً الاكتفاء بهذا الشرط يجعل كثير من الأساتذة يتضرعون للسعى لشغل هذه المناصب تاركين واجباتهم الأساسية، وقد يسلكون في هذه المساعي سبلاً تنشر الكراهية بين صفوف الأساتذة في الجامعة وتساعد على جعلهم شيعاً وفاقاً. ومن ثم فالكاتب يرى ضرورة تطوير نصوص هذه المواد وتحديثها بالشكل الذي يؤدي إلى تعدد وتنوع الشروط والضوابط التي تتعلق بالتعيين في وظائف رئيس الجامعة أو النواب بشكل يحقق العدالة. إلى حد كبير. بين الأساتذة

ب- اختيار وتعيين عميد الكلية:

تنص المادة (٤٣) المعدلة بالقانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٤م على أنه " يعين رئيس الجامعة المختص عميد الكلية أو المعهد التابع للجامعة من بين الأساتذة العاملين بهما لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ". ويتضح من خلال النص أن الشرط الوحيد للتعيين في وظيفة العميد هو شغل وظيفة أستاذ دون تحديد مدة معينة لشغل هذه الوظيفة.

وقد يكون هذا النص ملائماً عند صدور هذا القانون سنة ١٩٧٢م حيث لم يتعد عدد الجامعات الخاضعة لهذا القانون حينذاك أربع جامعات هي جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية وجامعة عين شمس وجامعة أسيوط. فضلاً عن ذلك ندرة كادر أستاذ آنذاك في الكليات التابعة لهذه الجامعات.

أما الآن وقد بلغ عدد الجامعات الخاضعة لهذا القانون خمس عشرة جامعة، مع توافر كادر أستاذ في معظم الكليات والمعاهد التابعة لهذه الجامعات فالأمر يتطلب إعادة النظر في شرط تعيين العميد، ويعتقد الكاتب بضرورة تعدد هذه الشروط حتى تتحقق العدالة بين الأساتذة في شغل هذه الوظيفة، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الاستقرار والهدوء داخل الكليات، بل يؤدي إلى مزيد من التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد.

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

ج- اختيار وتعيين كل من وكيل الكلية ورئيس القسم:

تشير الفقرة الأخيرة من المادة (٤٧) من هذا القانون إلى أنه " يكون تعيين الوكيل من بين أساتذة الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجامعة بناءً على ترشيح العميد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بينما تشير المادة (٥٦) على أنه " يعين رئيس مجلس القسم من أقدم ثلاثة أساتذة فى القسم ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويشير هذان النصان إلى أن شرط التعيين فى وظيفة وكيل كلية أو رئيس القسم هو الحصول على درجة أستاذ دون التقيد بأقدمية معينة خصوصاً فى شغل وظيفة وكيل، أما فى شغل وظيفة رئيس مجلس القسم فيتوقف شغل هذه الوظيفة على عدد الأساتذة فى القسم فإذا كان واحداً ظل رئيساً للمجلس إلى ما شاء الله، وإذا كان إثنان شغل أقدمها وظيفة رئيس المجلس إلى ما شاء الله، أما إذا كان ثلاثة شغل أحدهما وظيفة رئيس مجلس القسم لمدة ست سنوات على الأكثر، وهكذا.

ويلاحظ على هذه النصوص وجود شرط واحد لشغل وظيفة وكيل كلية وهو شرط الحصول على درجة أستاذ. أما شغل وظيفة رئيس مجلس القسم فإنه إلى جانب شرط الحصول على درجة أستاذ توجد شروط إضافية. ومن ثم يمكن القول: إن شغل وظيفة رئيس مجلس القسم تحقق العدالة بين الأساتذة أكثر من شغل وظيفة وكيل الكلية ولذلك يرى الكاتب ضرورة التوسع فى وضع شروط إضافية تحقق العدالة بين الأساتذة فى شغل هذه الوظائف خصوصاً وظيفة وكيل الكلية ".

ثانياً المجالس الجامعية:

يعتبر مجلس الجامعة من أكثر المجالس فى الجامعة أهمية يتلوه مجلس الكلية وأخيراً مجلس القسم. ويناقش الكاتب مدى تأثير الجهة التى تصدر قرار العضوية فى كل مجلس من هذه المجالس على الممارسات الديمقراطية من العضو داخل هذا المجلس. ويتضح لك مما يلى:

(أ) مجلس الجامعة:

تشير المادة (٢٢) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م على أن يؤلف مجلس الجامعة من رئيس الجامعة وعضوية كل من: نواب رئيس الجامعة، وعمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، وأربعة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى واليشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الجامعة.....

ويلاحظ من هذا النص ومن نص المادة (٢٩) الفقرة الثانية فى شأن تعيين نواب رئيس الجامعة، وكذلك نص المادة (٤٣) فى شأن تعيين عميد الكلية أو المعهد أن رئيس الجامعة يصدر قرار تعيين عميد الكلية أو المعهد، فضلاً عن ذلك أخذ رأى رئيس الجامعة فى تعيين نوابه. ومن هذه النصوص يتضح إنعدام معارضة أعضاء مجلس الجامعة أو تكاد لأفكار وأراء رئيس الجامعة لأنه بيده مصير التجديد لهم لشغل مواقعهم. وحرصاً على مصالحهم فكل عضو منهم ينأى عن المعارضة أو الممارسة الديمقراطية إلا بالقدر الذى يرضى رئيس الجامعة.

والكاتب يرى انه قد آن الأوان لمراجعة نصوص هذه المواد أو مراجعة القانون ككل واستبدالها بنصوص وقواعد تساعد على تفعيل الممارسة الديمقراطية داخل مجلس الجامعة من جانب الأعضاء أكثر مما عليه الحال اليوم.

(ب) مجلس الكلية:

يؤلف مجلس الكلية أو المعهد طبقاً لنص المادة (٤٠) من هذا القانون برئاسة العميد وعضوية: وكلاء الكلية ورؤساء الأقسام، وأستاذ من كل قسم بشرط أن يتناوب العضوية أساتذة القسم دورياً كل سنة بترتيب أقدميتهم، وأستاذ مساعد ومدرس فى الكليات أو المعاهد التى لا يزيد فيها عدد الأقسام عن عشرة، وأستاذين مساعدين ومدرسين إذا زاد عدد الأقسام عن عشرة، ويجرى تناوب العضوية دورياً كل سنة بترتيب الأقدمية فى كل فئة. فضلاً عن ذلك يضم المجلس ثلاثة أعضاء على الأكثر ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس فى الكلية أو المعهد يعينون لمدة

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مجلس الجامعة.

ويلاحظ على هذا النص أن رئيس المجلس (عميد الكلية أو المعهد) يلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر فى تعيين أعضاء مجلس الكلية. وهذا بالطبع قد يؤدي إلى توقف الأعضاء أو معظمهم عن مخالفة رأى عميد الكلية أو معارضته إلا بالقدر الذى يرضى العميد. ومن ثم يتضح وجود شرخ فى أسطوانة الممارسة الديمقراطية داخل مجلس الكلية أو المعهد. الأمر الذى يستوجب إعادة النظر فى نص المادة (٤٠) وغيرها من المواد بالقدر الذى يشجع على الممارسة الديمقراطية داخل مجلس الكلية أو المعهد.

(ج) مجلس القسم:

تنص المادة (٥٢) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م على أنه " يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين فى القسم ومن خمسة من المدرسين على الأكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بالأقدمية فى وظيفة مدرس على ألا يجاوز عدد المدرسين فى المجلس عدد باقى أعضاء هيئة التدريس. ويلاحظ على هذا النص أنه ليس لرئيس مجلس القسم أية سلطة على أعضاء مجلس القسم من حيث دخولهم فى تشكيل المجلس من عدمه. فضلاً عن ذلك فإن أعضاء هذا المجلس ينعمون باستمرار واستقرار العضوية خصوصاً الأساتذة والأساتذة المساعدين.

ولذلك تعتبر مجالس الأقسام من أكثر المجالس الجامعية التى يتمتع أعضاؤها بنعمة الممارسة الديمقراطية داخل هذه المجالس، بل أحياناً يخرج بعض الأعضاء عن التقاليد الجامعية المعتبرة فى التمتع بالممارسة الديمقراطية. وهذا بالطبع قد يشكل بعض الصعوبات التى يعانى منها بعض رؤساء مجالس الأقسام فى تصريف شئون هذه المجالس.

ثالثاً: أحكام تأديب الطلاب:

وردت أحكام تأديب الطلاب فى الجامعة ابتداء من المادة (١٨٠) وانتهاء بالمادة (١٨٥) من قانون تنظيم الجامعات. ويشير الكاتب إلى أهم الجوانب الجوهرية للنظام التأديبى للطلاب وأحكامه فى هذا القانون وذلك على النحو التالى:

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

الحرمان مسألة وقتية قد تضيع على الطالب فرصة أداء هذا الامتحان إذا ثبتت براءة الطالب من التهم المنسوبة إليه أمام مجلس التأديب. ولذلك فالكاتب يرى مراجعة هذا النص والسماح للطالب بدخول الامتحان فى باقى المواد فإذا ثبتت براءة الطالب يكون قد تمتع بحقه فى دخول امتحانات باقى المواد ويأخذ تقديراته فيها. أما إذا ثبت إدانة الطالب من قبل مجلس التأديب الغى امتحانه فى بقية هذه المواد.

ويتضح من قراءة الكاتب لنظام تأديب الطلاب فى الجامعة أنه نظام محكم فيما عدا نص المادة (١٢٥) من اللائحة التنفيذية لهذه القانون. كما أنه نظام راعى تحقيق العدالة من خلال كثرة العقوبات. وتحديد صلاحية المناط بهم توقيعها فضلاً عن ذلك وجود مجلس تأديب الطلاب على مستوى الكلية أو المعهد، ومجلس التأديب الأعلى الذى يضم أحد رجال القانون. ومن ثم يكون التأديب على درجتين ضماناً لتحقيق العدالة.

رابعاً: تأديب أعضاء هيئة التدريس:

أهتم قانون تنظيم الجامعات بنظام وأحكام تأديب أعضاء هيئة التدريس فى تسع مواد ابتداء من المادة (١٠٥) وانتهاء بالمادة (١١٢ مكرر). ويشير الكاتب إلى أهم النقاط الجوهرية فى هذا النظام فيما يلى:

١- إحالة عضو هيئة التدريس إلى التحقيق أو إلى مجلس التأديب من اختصاصات وسلطات رئيس الجامعة.

٢- يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق بالجامعة أو بإحدى كليات الحقوق إذا لم توجد بالجامعة كلية للحقوق بمباشرة التحقيق فيما ينسب إلى عضو هيئة التدريس، ويجب ألا تقل درجة من يكلف بالتحقيق عن درجة من يجزئ التحقيق معه.

٣- يتكون مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس من: أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنوياً رئيساً، وأستاذ من كلية الحقوق، أو أحد أساتذة كليات الحقوق فى

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

الجامعات التي ليس بها كلية حقوق يعينه مجلس الجامعة سنوياً، ومستشار من مجلس الدولة يندب سنوياً.

٤- تحدد المادة (١١٠) من هذا القانون الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس وهي: التنبيه، واللوم، واللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر، والعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة، وأخيراً العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع.

٥- تمتد رقابة القضاء الإداري إلى قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس.

ويلاحظ الكاتب في نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس احتراماً لهم، ومن مظاهر هذا الاحترام أن التحقيق معهم لا تجريه جهات خارجية عن الجامعات بل يجريه أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق وبشرط ألا تقل درجة المكلف بالتحقيق عن درجة من يجري التحقيق معه. كما يلاحظ توفر أسباب إقامة العدالة. ويتضح ذلك من تشكيل مجلس التأديب الذي يضم أحد أساتذة كلية الحقوق بالإضافة إلى مستشار من مجلس الدولة. فضلاً عن ذلك خضوع قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لرقابة القضاء الإداري.

وكل ما يؤخذ على نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس قلة العقوبات الواردة في المادة (١١٠) من هذا القانون. فهذه العقوبات القليلة لا تتناسب مع الأفعال والتصرفات الكثيرة التي تصدر من أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يترتب عليه أن مجلس التأديب لا يرى أمامه إلا عقوبة العزل لتوقيعها على عضو هيئة التدريس مع قناعته أن الفعل الصادر منه أو التصرف لا يستوجب هذه العقوبة، ولكن ليس امامة سواها وذلك لقلّة العقوبات الواردة في هذه المادة. ولو كانت هذه العقوبات كثيرة لإستبدل مجلس التأديب عقوبة العزل بغيرها من العقوبات التي تناسب الفعل أو تلائم التصرف.

ويعتقد الكاتب أن قلة هذه العقوبات الواردة في المادى (١١٠) من هذا القانون ترجع إلى أن المشرع أحسن الظن بعضو هيئة التدريس عند صدور القانون. فضلاً عن ذلك قلة عدد الجامعات

"قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ..."

أو عدد الكليات الجامعية ووجودها فى المحافظات والمدن الكبرى علاوة على تمسك أعضاء هيئة التدريس الشديد بالتقاليد الجامعية. ونظراً لكثرة عدد الجامعات والكليات وانتشارها فى مختلف أرجاء الجمهورية اليوم. وكثرة عدد أعضاء هيئة التدريس، وتراجع تمسك بعضهم بالتقاليد الجامعية فإنه يجب مراجعة المادة (١١٠) من هذا القانون وتوسيع دائرة العقوبات بها لمواجهة هذه الظروف والمتغيرات.

خامساً: عنصر الملاءمة فى قانون تنظيم الجامعات:

لقد أجريت تعديلات كثيرة جداً على بعض مواد هذا القانون خصوصاً المادة الثانية منه المتعلقة بتحديد الجامعات المصرية التى يسرى عليها هذا القانون، والتى بلغت التعديلات بها (١٠) مرات وكل مرة يصدر التعديل بقانون، وكان آخر هذه التعديلات بإضافة فقرة لهذه المادة بإنشاء جامعات بينها والفيوم وبنى سويف .

ومن هذه المواد أيضاً التى جرى تعديلها " المادة (١٣) والمادة (١٤) والمادة (١٩) بإضافة المادة (١٩) مكرر) وكذلك المواد: ٢١ مكرر و ٣١ و ٣٥ مكرر و ٣٦ و ٣٤ و ٥٧ و ٦٥ و ٦٦ و ٨١ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٣ و ١٥٥ و ١٩٨ و ١٩٨ مكرر و ٢٠٩ وغير ذلك من بنود وفقرات المواد الأخرى من هذا القانون. وبالنسبة لعدد هذه التعديلات تشير إلى تراجع عنصر الملاءمة فى هذا القانون، ومن ثم يجب مراجعة هذا القانون أو تغييره.

وجدير بالذكر أن هذا القانون قد صدر سنة ١٩٧٢م فى الوقت الذى تأخذ فيه مصر بالفكر الاشتراكى الديمقراطى وقد اتجهت مصر منذ سنوات خلت إلى الأخذ بفكرة الخصخصة واقتصاد السوق الأمر الذى يترتب عليه تدهور عنصر الملاءمة فى قانون تنظيم الجامعات. والأدهى من ذلك هو تراجع ملاءمة دستور جمهورية مصر العربية للفكر الاقتصادى والاجتماعى بل الاتجاهات السياسية الى تأخذ بها مصر اليوم ذلك لأن وضع دستور مصر الدائم كان فى ١٩٥٤م. اعتناقها للاشتراكى الديمقراطية. وهذا يترتب عليه انتشار ظاهرة عدم الدستورية فى كثير من القوانين الصادرة حديثاً وذلك لاختلافها مع القانون الأعلى وهو الدستور.

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

وفي ضوء ما تقدم من مناقشات حول: مفهوم القانون، ودوره ووظائفه، ومزاياه وعيوبه وفكرة الملاءمة في القانون، بل تدرج القوانين في القوة القانونية وضرورة تحقيق الانسجام بين مستويات هذا التدرج وغيرها يعتقد الكاتب تراجع عنصر الملاءمة في هذا القانون وفي غيره من القوانين المناظرة في مصر وفي الوطن العربي الأمر الذي يتطلب مراجعتها كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي. وبذلك يكون الكاتب قد انتهى من القراءة النقدية في بعض جوانب قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر وفي الوطن العربي.

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

المواضع والمراجع

- ١- أحمد محمود محمد عبد المطلب، التربية ودورها فى نشر الوعى القانونى واستتباب الأمن، سوهاج، كلية التربية، ١٩٩٣م، ص ب.
- ٢- أحمد محمود محمد عبد المطلب، الإثبات بالشهادة فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى ودور التربية فى تفعيل هذا الإثبات، سوهاج، كلية التربية، ٢٠٠٢م، ص ٥.
- ٣- عبد الناصر توفيق العطار، مدخل لدراسة القانون وتطبيق الشريعة الإسلامىة، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٧٩م، ص ٦٣.
- 4- R.W. Burchfield, A Suppliment to the Oxford English Dictionary, Oxford At the cliarendon press voliume I I, H-N, 1976, P.610.
- ٥- ير عبد السيد تناغو، النظرية العامة فى القانون، الاسكندرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤م، ص ٧.
- ٦- مود سلام زنتانى، المدخل إلى العلوم القانونىة، أسيوط، كلية الحقوق، ١٩٨٤م، ص ٤، ٥.
- ٧- حمد محمود محمد عبد المطلب، التربية ودورها فى نشر الوعى القانونى واستتباب الأمن، مرجع سابق، ص ٢٧.
- ٨- مود سلام زنتانى، مرجع سابق، ص ١١ - ١٣.

أ.د/ أحمد محمود محمد عبد المطلب

حمد محمود محمد عبد المطلب، التربية ودورها فى نشر الوعى القانونى واستتباب الأمن، مرجع سابق، ص ٦٠.

حسن كيرة، المدخل إلى القانون، الاسكندرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١م، ص ٣٦.

محمود سلام زناتى، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٢.

أحمد محمود محمد عبد المطلب، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الطفل، ودور التربية فى التوعية بتلك المظاهر وحماية هذه الحقوق، سوهاج، كلية التربية، ٢٠٠٢م، ص ٤١.

الأمم المتحدة، مكتب الإعلام العام، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، نيويورك، د.ت، ص م. (*)

محمود سلام زناتى، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

جمهورية مصر العربية، المطبوعات القانونية، قانون العقوبات المصرى حسب آخر التعديلات، القاهرة، بنك القوانين، ١٩٨٧م، ص ٦٤.

محمود سلام زناتى، مرجع سابق، ص ٣٤.

المرجع السابق، ص ٢٦.

أحمد عبد الوهاب الشقنقى، محاضرات فى فلسفة القانون، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٨/٩٧م، ص ٥٦.

مصطفى محمد عرجاوى، النظرية العامة للقانون، جدة، دار المنار، ط ٢، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٩م، ص ٣٦٣.

م. = صفحات متفرقات

" قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ... "

- ٢٠- جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر تعديل، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١٢، ١٩٩٧م، ص ١٢، ١٣.
- ٢١- جمهورية مصر العربية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م فى شأن تنظيم الجامعات، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١٢، ١٩٩٧م، ص ١٤٦.

المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالأمن النفسي والتحصيل الدراسي لديهم

دكتور / رمضان عبد اللطيف محمد
كلية التربية بسوهاج — جامعة جنوب الوادي

مقدمة الدراسة :

يحظى أسلوب معاملة الوالدين للأبناء اهتماما كبيرا من الباحثين والعلماء المهتمين بدراسة المشكلات النفسية والأسرية والمدرسية للأبناء . ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الأساسي والهام الذي تقوم به الأسرة في تنشئة الأبناء وتشكيل شخصياتهم وتحديد ما سيكون عليه الأبناء في المستقبل من صحة نفسية أو اضطراب نفسي . " فالرعاية الوالدية والتوجيه للطفل هي التي تكفل تحقيق مطالب النمو تحقيقا سليما يضمن الوصول إلى أفضل مستوى من مستويات النمو الجسمي والنفسي " (حامد زهران ، ١٩٩٠ : ٢٩٦) .

وتعد المشاركة الوالدية من الأساليب الوالدية الهامة في معاملة الأبناء لأن الطفل في أشد الحاجة إليها بسبب قلة خبراته وضعف قدراته . فالطفل يشعر بحاجته إلى من يوجهه ويصره بالأمر ويرد على تساؤلاته ويقدم له المساعدة عندما يكون في حاجة إليها ، مما يجعل الطفل يشعر بالثقة في والديه ويدعم لديه الشعور بالأمن الطمأنينة . وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية المشاركة الوالدية وتأثيرها في سلوك الأبناء ، ومن أمثلة هذه الدراسات : دراسة تريداوي (Treadaway,1996) ، ودراسة دكنسون (Dickinson , 2001) ، ودراسة وليمز (Williams,2003) حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات أن المشاركة الوالدية تعد أسلوب إرشادي وقائي لسلوك الأبناء ، حيث تقوي السلوك الإيجابي وتضعف السلوك السلبي وأنها متغير

تتبعوي هام للمشكلات السلوكية للأبناء • وبذلك تعد المشاركة الوالدية من أهم العوامل الأسرية الحاكمة لسلوك الأبناء وصحتهم النفسية •

ويرى عبد المطلب القريطي " أن نمو الطفل نموا سليما يتوقف على مدى صلاح أسرته كبيئة تربية سليمة ، فالأسرة هي المصدر الأساسي لإشباع حاجات الطفل البيولوجية والنفسية " (عبد المطلب القريطي ، ٢٠٠٣: ٤٣٥) • وتعد الحاجة إلى الشعور بالأمن النفسي من أهم الحاجات النفسية التي تحقق النمو النفسي السوي للفرد •

• ففي تصنيف ماسلوا للحاجات تأتي الحاجة إلى الأمن في مقدمة الحاجات النفسية ، وتمثل هذه الحاجة عند ماسلوا الحاجة الأساسية التي يلزم إشباعها حتى يستطيع الفرد أن ينمو نموا نفسيا سليما (عبد السلام عبد الغفار ، ١٩٨٠ : ٨٣) • ويرى حامد زهران أن الحاجة إلى الأمن تعني الشعور بأن البيئة الاجتماعية بيئة صديقة وشعور الفرد بأن الآخرين يحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة وهي من أهم الحاجات الأساسية اللازمة للنمو النفسي والصحة النفسية للفرد (حامد زهران ، ١٩٨٤ : ١٠٨) •

وعلى ذلك فإن إشباع الحاجة إلى الأمن لدى الأبناء مرتبط إلى حد كبير بأساليب معاملة الوالدين لهم • وقد أوضحت نتائج دراسة محمد الشيخ (١٩٨٥) ودراسة إيمان صقر (١٩٩٨) ودراسة أماني عبد المقصود (١٩٩٩) أن إشباع الحاجة إلى الشعور بالأمن النفسي مرتبط إلى حد كبير بوحدة وتكامل الأسرة والمعاملة الوالدية السوية للأبناء • وتعد المشاركة الوالدية مظهر من مظاهر المعاملة الوالدية السوية عن طريقها يدرك الأبناء اهتمام وحب ورعاية الوالدين لهم مما يحقق شعورهم بالأمن والطمأنينة •

ويظهر تأثير المشاركة الوالدية أيضا في تدعيم الدافع للإنجاز والتحصيل الدراسي للأبناء • فقد أشارت دراسة نجلونك وريان (Grolnick & Ryan, 1989) ودراسة كيز وآخرون (Keith and others, 1996) ودراسة ملبى وكونجر (Melby & Conger, 1996) ودراسة غازي عنيزان (٢٠٠٣) إلى أن المشاركة الوالدية في مجال تعليم الأبناء ومتابعة دراستهم تسهم في زيادة التحصيل الدراسي ورفع كفاءة الطفل في المدرسة وزيادة انتظامه الدراسي •

ويرى برون (Prown, 1989) أن الأنشطة الثقافية من المجالات الهامة التي يشارك فيها الوالدان أبنائهم ، وهذه المشاركة لها فوائد كثيرة تعود على الوالدين والأبناء على حد سواء . ومن هذه الفوائد — كما ذكرها برون — أنها ترفع تقدير الذات self steem والتحصيل الدراسي لدى الأبناء وتقوي علاقة الطفل بالوالدين وتعمل على تكوين اتجاه إيجابي لدى الوالدين نحو المدرسة والعملية التعليمية .

والدراسة الحالية تتناول المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء كأحد الأساليب الوالدية الهامة في معاملة وتربية الأبناء، ودورها في تحقيق الشعور بالأمن النفسي ودعم التحصيل الدراسي لدى الأبناء .

مشكلة الدراسة :

تؤكد الكتابات النظرية ونتائج الدراسات الميدانية عن الأسرة أهمية التفاعل بين الوالدين والأبناء وأثر هذا التفاعل على النمو النفسي للأبناء . وقد أجريت العديد من الدراسات عن الأساليب والاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم . ومن الملاحظ على هذه الدراسات أنها تناولت الأساليب الوالدية السوية والأساليب اللاسوية المعروفة مثل : التسلط ، والحماية الزائدة ، عدم التقبل ، الإهمال ، وغير ذلك من أساليب . ولا توجد دراسات عربية — على حد علم الباحث — اهتمت بأسلوب المشاركة الوالدية للأبناء في الوقت الذي ينال هذا الأسلوب اهتمام الدراسات الأجنبية نظرا لأهمية وفائدة المشاركة الوالدية للوالدين والأبناء ، وحاجة الأبناء إليه خصوصا في الوقت الحاضر الذي يفرض مزيدا من التحديات والمغريات أمام الأبناء مما يتطلب من الوالدين مزيدا من مشاركة الأبناء ممثلة في : مشاركة الأبناء في الأنشطة التعليمية والاجتماعية والترفيهية ومتابعة ومراقبة سلوك الأبناء وتقديم النصح والتوجيه لهم ومتابعتهم في التعليم المدرسي . وبهذا يصبح دور الوالدين إرشادي وقائي لسلوك الأبناء وهو دور أكثر فاعلية وفائدة في التربية .

مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية :

- ١ - هل تتأثر المشاركة الوالدية باختلاف مستوى تعليم الوالدين (متعلم ، غير متعلم)؟
- ٢ - هل تتأثر المشاركة الوالدية باختلاف المرحلة التعليمية للأبناء (ابتدائي - إعدادي) ؟
- ٣ - هل توجد علاقة بين المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء والأمن النفسي لديهم ؟
- ٤ - هل توجد علاقة بين المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء والتحصيل الدراسي لديهم ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى :

- ١ - تحديد مظاهر المشاركة التي يمكن للوالدين استخدامها في تربية الأبناء .
- ٢ - تحديد أثر كل من : المرحلة التعليمية للأبناء ومستوى تعليم الوالدين على المشاركة الوالدية للأبناء .
- ٣ - تحديد العلاقة بين مظاهر المشاركة الوالدية والشعور بالأمن النفسي لدى الأبناء
- ٤ - تحديد العلاقة بين مظاهر المشاركة الوالدية والتحصيل الدراسي لدى الأبناء .

أهمية الدراسة :

- ١ - تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية المشاركة الوالدية لما لها من فوائد كثيرة تعود على الوالدين والأبناء على حد سواء .
- ٢ - أن المشاركة الوالدية - كما أشارت الدراسات السابقة - أسلوب إرشادي وقائي لسلوك الأبناء ، وهذا الأسلوب أصبح ضرورة ملحة ولا غنى عنه في معاملة الوالدين للأبناء خصوصا في الوقت الحاضر .
- ٣ - إن دراسة العلاقة بين المشاركة الوالدية وكل من الأمن النفسي والتحصيل الدراسي للأبناء تسهم في تفسير وفهم أعمق لتأثير المشاركة الوالدية على الصحة النفسية والتحصيل الدراسي للأبناء .
- ٤ - ندرة الدراسات العربية - على حد علم الباحث - التي تناولت المشاركة الوالدية بشكل صريح وأسلوب فريد له فاعلية في معاملة الوالدين للأبناء .
- ٥ - تقدم الدراسة الحالية أداة لقياس مظاهر المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء .

- ٦ - اتساع مجال الدراسة حيث تشمل عينة الدراسة تلاميذ من المرحلة الابتدائية والإعدادية ، مما يوضح مدى الاختلاف في مستوى ومظاهر المشاركة الوالدية بين تلاميذ المرحلتين .
- ٧ - في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج وما تقدمه من توصيات ، يمكن المساهمة في وضع برامج إرشادية للوالدين تبصرهم بأهم المجالات التي يمكنهم مشاركة الأبناء فيها ، مما يجعل دور الوالدين في التربية أكثر فاعلية

مصطلحات الدراسة :

١ - المشاركة الوالدية Parental Involvement

تعدد مفاهيم المشاركة الوالدية بتعدد المجالات التي يشارك فيها الوالدان الأبناء فقد تكون المشاركة الوالدية في جانب معين من سلوك الأبناء ، وقد تتسع المشاركة لتشمل أكثر من جانب .

ويرى رييمان (Rebman, 1983) ، وبراتير وآخرون (Prater and others, 1997) أن المجال التعليمي من المجالات الهامة التي يشارك فيها الوالدان الأبناء . والمشاركة الوالدية في هذا المجال تعني مناقشة الوالدان الأبناء في المقررات والأنشطة المدرسية وتوجيه وإرشاد الأبناء في حل الواجبات المدرسية وتحديد الأصدقاء .

وينظر رمزي وآخرون (Ramsey and others, 1989) إلى المشاركة الوالدية على أنها مقدار الوقت الذي يتم فيه مشاركة الوالدان الطفل في الأنشطة المختلفة . ويعرف سلوتكين (Slotkin , 1990) المشاركة الوالدية بأنها مقاسمة الوالدين للطفل في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والتعليمية .

أما لوير وديشيون (Loeber & Dishion, 1984) ، ورلي (Riley, 1987) فيرون أن المشاركة الوالدية ليست قاصرة على المشاركة في الأنشطة المختلفة بل تمتد إلى أبعد من ذلك لتشمل مدى إرشاد الوالدين للطفل ومراقبة سلوكه أي أن المشاركة الوالدية تتضمن الإرشاد والمراقبة على تصرفات الأبناء .

ويخلص الباحث الحالي من التعريفات السابقة بالتعريف الإجرائي التالي:
المشاركة الوالدية هي مشاركة الوالدان الأبناء في التعليم المدرسي ، وفي الأنشطة
الاجتماعية والترفيهية والدينية ، ومتابعة ومراقبة سلوكهم ، وتقديم النصح والإرشاد
لهم . وذلك كما تقاس بالمقياس المستخدم .

٢ - الشعور بالأمن النفسي Feeling of security

يقصد به : شعور الطفل بالتواد والتقبل والحب من قبل الآخرين مع قلة شعوره
بالخطر والقلق والاضطراب . وذلك كما يقاس بالمقياس المستخدم (أماني عبد
المقصود ، ١٩٩٩) .

٣ - التحصيل الدراسي : School achievement

يقصد بالتحصيل الدراسي هو ذلك النوع من التحصيل الذي يتعلق بدراسة أو تعلم
العلوم والمواد الدراسية المختلفة ويعبر عنه بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في
امتحان مقنن يتقدم إليه عندما يطلب منه ذلك أو يكون حسب التخطيط والتصميم
المسبق . وأعلى درجة يحققها أو يحصل عليها الطالب تعتبر الرقم القياسي
التحصيلي الذي استطاع أن يصل إليه واعتمد أو سجل أو رصد من قبل المعلم خلال
فترة زمنية معينة (عمر عبد الرحيم، ٢٠٠٤ : ١٥) ويقاس التحصيل الدراسي في
الدراسة الحالية بمجموع الدرجات التي يحصل عليها كل فرد من أفراد عينة البحث
في اختبار الفصل الدراسي الأول والثاني للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م .

الإطار النظري للبحث :

يشعر الطفل بحاجته إلى مشاركة الوالدين له منذ الشهور الأولى من حياته
فالطفل يشعر بالسعادة والأمن عندما يشاركه الوالدان ابتساماته ولعبه ونطق كلماته
الأولى ، وبعد تعلم الطفل المشي والكلام تتسع مشاركة الوالدين له فهو في حاجة إلى
من يوجهه ويرشده ويرد على تساؤلاته ويشاركه في انفعالاته ويكون دور الوالدين
في توجيه الطفل ومشاركته في الأنشطة داخل وخارج الأسرة تأثير هام في تعليمه
معايير السلوك الصحيح وإكسابه ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده . وعلى الرغم من
تزايد تأثير الأشخاص الآخرين من خارج الأسرة ، إلا أنه يظل للوالدين الوضع

الرئيسي والتأثير الأكبر في كثير من الخبرات اليومية للأبناء ، ولذلك اهتم كثير من
السيكولوجيين بطرق معاملة الوالدين لأبنائهما وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير
في دوافع الأبناء وقيمهم وتوقعاتهم وسلوكهم بوجه عام (أحمد السيد إسماعيل، ١٩٩٥: ٢٨)
وسوف يعرض الباحث الحالي فيما يلي أهم المجالات التي قد يشارك فيها الوالدان
أبنائهم وأثر ذلك في شعورهم بالأمن النفسي والتحصيل الدراسي .

١ - المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء :

يعد الجانب التعليمي للأبناء من الجوانب الهامة التي يشارك فيها الوالدان
أبنائهم خصوصا في الوقت الحاضر ، حيث أصبحت مشاركة الوالدين في العملية
التعليمية للأبناء ضرورة ملحة ومطلبا أساسيا لدعم الإنجاز الدراسي للأبناء خصوصا
في المراحل الأولى من التعليم . فالمدرسة لا تستطيع تحقيق أهدافها التربوية بدون
مشاركة ومتابعة من الوالدين .

وقد أشارت الدراسات السابقة (أنظر الدراسات السابقة بالدراسة الحالية) إلى
أهمية دور الأسرة في دعم الإنجاز الدراسي للأبناء . ويذكر عبد الرحمن العيسوي
أن الدراسات التي أجريت في البيئة العربية أشارت إلى اهتمام الأسرة الزائد بتوجيه
الطفل والمراهق نحو التحصيل الدراسي والتركيز على هذا النشاط والإحاح فيه
(عبد الرحمن العيسوي ، ١٩٨٥ : ٢١١) . فالأسرة يمكنها القيام بدور فعال في
زيادة التحصيل الدراسي للأبناء خصوصا في المراحل الأولى من التعليم ، ومن هذا
المنطلق فإن أي نظام تعليمي متطور يتضمن إشراك الأسرة في العملية التعليمية .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد الهدف الثامن من أهداف التعليم القومي
على ضرورة إشراك أولياء الأمور في دعم الإنجاز التعليمي للأبناء (كيز وأخرون
، ١٩٩٦ : ٥٦) . وعلى المستوى القومي يشهد مجتمعنا في الوقت الحاضر حركة
إصلاح تعليمي شاملة تتطلب من الأسرة القيام بدور أكثر فاعلية تجاه تعليم وتثقيف
الأبناء ، وقد ظهر ذلك واضحا في إنشاء مكاتب للأسرة ، وما تقوم به جمعية

الرعاية المتكاملة لتلاميذ المدرسة الابتدائية تحت إشراف السيدة قرينة رئيس الجمهورية بتوعية وتشجيع الوالدين على القراءة للأبناء .

قيام الوالدان بمشاركة الأبناء في القراءة والاستماع والشرح لهم وتشجيعهم في حل الواجبات المدرسية وغير ذلك من أساليب تخلق بيئة منزلية صحية تشجع الأبناء على التعلم وتحسن من إنجازهم الدراسي وتعمل على تكوين اتجاه إيجابي لدى الوالدين نحو المدرسة والعملية التربوية .

وإسهام المشاركة الوالدية في دعم الإنجاز الدراسي يصاحبه مردود نفسي إيجابي لدى الأبناء ممثلاً في : رفع تقدير الذات والثقة بالنفس وتقوية علاقة الأبناء بالوالدين مما يزيد من شعورهم بالأمن النفسي .

٢ - المشاركة في الأنشطة:

الأسرة لها وظيفة اجتماعية هامة ، فهي العامل الأساسي في صيغ سلوك الطفل الصبغة الاجتماعية . فالسمات الأولى للسلوك الاجتماعي للفرد ترجع إلى المرحلة الأولى من حياته وإلى علاقاته بأفراد أسرته واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم وتعمل الأسرة على تطبيع الطفل وتنشئته على الخصائص والسمات الاجتماعية السائدة في المجتمع (منصور حسين، محمد مصطفى زيدان، ١٩٨٢: ١٩٥)

ومن مظاهر المشاركة الوالدية التي اهتم بها الباحثون وتساعد في تنمية الشخصية الاجتماعية للطفل ، المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية . ومن أمثلة ذلك : اصطحاب الوالدين الأبناء في زيارات الأقارب ، وحضور الحفلات والأفراح والفسح والرحلات ، وتشجيع الألعاب الرياضية التي يفضلها الأبناء . أيضا مشاركة الأبناء في مشاهدة برامج التلفزيون التي يفضلونها ، وسماع الأغاني والأغاز والفوازير من الأبناء ، واصطحاب الأبناء في أداء الفرائض الدينية وغير ذلك من أنشطة تشعر الأبناء بقرب وحب الوالدين لهم ، وتساعد الأبناء كما تساعد الوالدين أنفسهم ، وبذلك تقوى الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة ، وتشعر الأبناء

بالأمن والطمأنينة • ويرى ديفيد الكايند: "أن الأطفال الذين لا يستطيعون التمتع بوجودهم في البيت أو حول أسرهم يمكن أن يعاقوا إعاقة شديدة في نموهم الاجتماعي (ديفيد الكايند، ١٩٩٦: ١٣٣) • ويؤكد سيد صبحي على ضرورة إمداد الأبناء بخبرات ثقافية واجتماعية مثيرة لكي تضيف إليهم حقائق جديدة تشكل لهم نوعاً من التحدي لميولهم ، ويرى أن تنفيذ ذلك يتم باصطحابهم في رحلات خلوية وإلى نزاهات علمية يلتقط من خلالها الأبناء خبراتهم الجديدة (سيد صبحي، ١٩٨٦: ٦٢) ويرى سلوتكن (١٩٩٠) "أن مقاسمة الوالدين الطفل في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والتعليمية له تأثير إيجابي واضح على سلوك الأبناء " • حيث يكتسب الطفل أثناء مشاركة الوالدين له في الأنشطة العديد من المهارات والميول الاجتماعية • • ويتدرب الطفل على كيفية التعامل مع الآخرين ، كما يتدرب على التوافق الاجتماعي مع أفراد الأسرة والأقارب الذين يترددون في زيارة الأسرة (حسين عبد الحميد ١٩٩٢: ٨٠) وبهذا تنمو لديه القدرة على تكوين علاقات اجتماعية سوية مع الآخرين داخل وخارج الأسرة •

٣ — متابعة ومراقبة سلوك الأبناء :

متابعة الوالدين للأبناء ومراقبة سلوكهم خارج الأسرة تعد أحد جوانب التربية السليمة ، ومظهر هام من مظاهر المشاركة الوالدية • • وقد أدت التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في الريف العربي في الآونة الأخيرة إلى زيادة الوعي لدى كثير من الإباء والأمهات تجاه أطفالهم وحرصهم على متابعتهم وتوجيههم وبصفة خاصة بين المتعلمين (السيد شريف، ٢٠٠٢ : ٥٦) •

وتتمثل المتابعة والمراقبة الوالدية في : متابعة المستوى الدراسي للأبناء ومشاكلهم المدرسية ، ومتابعة الأبناء في الذهاب إلى المدرسة ، ومراقبة سلوك الأبناء خارج المدرسة خصوصاً مع الأصدقاء والاهتمام بنوعية الأصدقاء ومستواهم الدراسي ••• وغير ذلك من أساليب تعمل على وقاية الأبناء من الانحراف والفساد

الدراسي ، وبهذا يتحقق هدف هام للتربية الأسرية هو وقاية الأبناء من الانحراف
والفشل .

إن اهتمام الوالدين بأهمية تعليم الأبناء ومتابعتهم في المدرسة وحضور مجالس
الأباء التي تناقش مشكلات الأبناء ، يكمل دور الوالدين في دعم التحصيل الدراسي
للأبناء ، ويدعم الصلة بين الأسرة والمدرسة ، وبهذا يتكامل دور الأسرة مع دور
المدرسة في التربية والتعليم .

والمتابعة الوالدية ليست قاصرة على سلوك الأبناء وتحصيلهم الدراسي بل تمتد
خارج المدرسة لتشمل علاقات الأبناء الاجتماعية مثل معرفة الوالدين ما الذي يفعله
الأبناء بعد خروجهم من المدرسة ، ومتى يكونون في المنزل ، فمن واجب الوالدين
معرفة أين يذهب الأبناء بعد المدرسة ومع من يلعبون ومن أصدقائهم وغير ذلك من
متابعة تحصن الأبناء من الانحراف السلوكي خصوصا وأن الحياة أصبحت مليئة
بالمغريات ، فنحن نعيش في عصر القنوات الفضائية والانترنت وانتشار المخدرات
وغير ذلك من مغريات تجعل الأبناء عرضة للانحراف والضياع إذا لم تتوفر المتابعة
والرقابة الكافية من الوالدين .

ويرى سلوتكين(١٩٩٠ :١٦) أن غياب الرقابة الوالدية عامل أساسي في
انحراف الأبناء .^٥ وقد أشارت الدراسات إلى أن الأطفال الجانحين كانوا لأباء لم
يولوا اهتماما كافيا بالسلوك الشاذ لأبنائهم وأن آباء الجانحين أكثر تغيبا عن المنزل
مما يشير ذلك إلى أن انعدام الرقابة الوالدية سببا مباشرا في انحراف الأبناء (محمد
ناجح، ١٩٩٩ :١٨٨) .

والمتابعة الوالدية تحقق الشعور بالأمن النفسي لدى كل من الوالدين والأبناء ،
فيالنسبة للوالدين فإن متابعة ومراقبة الأبناء تشعرهم بالاطمئنان على الأبناء من حيث
سلوكهم اليومي ومدى نجاحهم الدراسي والوقوف المستمر على مشكلاتهم واحتياجاتهم
اليومية . وبالنسبة للأبناء فإن المتابعة الوالدية لهم تشعرهم برعاية واهتمام وحب
الوالدين لهم وتجنبهم الشعور بالخطر والتهديد وهم في حاجة إلى ذلك مما يشعرهم
بالحماية وبالأمن على حاضرهم ومستقبلهم .

٤ - النصح والإرشاد للأبناء :

يحتاج الطفل في علاقته بالوالدين والكبار إلى التوجيه والإرشاد لأن خبراته محدودة وقدراته ضعيفة ، " فالطفل يشعر بحاجته إلى من يوجهه ويصبره بالأمر ويرد على تساؤلاته المتعددة التي تسبب له الحيرة بعدم الحصول على إجابات عليها ، وكذا في تحيظه إلى أنواع معينة من السلوك يثاب عليها ، وترهيبه من أنواع أخرى من السلوك يعاقب عليها ويكتشف بعد ذلك أضرارها، فيعرف طريقه ويزول الغموض الذي يغلف مواقف حياته (السيد شريف، ٢٠٠٢: ٥٥) . كما أن الإرشاد والتوجيه غير المتسلط يشعر الأبناء بقرب وحب الوالدين لهم ، ويحصنهم من الوقوع في الخطأ والانحراف والفشل ويفسر لهم كثير من الأمور والتصرفات الغامضة في حياتهم ، مما يجعلهم يشعرون بالراحة والطمأنينة .

إن متابعة ومراقبة سلوك الأبناء لها أهمية كبيرة في الوقوف على مشكلاتهم اليومية ورصد وتقييم سلوكهم . وهذه المتابعة تتكامل مع النصح والتوجيه لهم ، فمتابعة الأبناء التي يصاحبها النصح والإرشاد من أهم العوامل الأسرية الحاكمة لسلوك الأبناء ومظهر هام من مظاهر المشاركة الوالدية . وقد أشار سلوتكن(١٩٩٠: ٢) إلى أن المشاركة الوالدية ينظر إليها في بعض الدراسات على أنها تتضمن الإرشاد والرقابة الوالدية على سلوك الأبناء وأنشطتهم .

ومن أمثلة المواقف التي يحتاج فيها الأبناء إلى نصح وإرشاد من الوالدين : توضيح أهمية التعليم بالنسبة لهم ، وتبصيرهم بما هو صحيح ويجب عمله وما هو خطأ ويجب تجنبه ، وإرشادهم في سلوكهم اليومي من حيث : إنفاق المصروف وقضاء وقت الفراغ واختيار الأصدقاء وتناول الطعام الجيد ، وتشجيعهم على الاعتماد على النفس . وغير ذلك من توجيهات وإرشادات يحتاج الأبناء إليها في حياتهم اليومية .

ومما سبق يتضح أن المشاركة الوالدية أسلوب سوي في معاملة الوالدين للأبناء وهذا الأسلوب له مظاهر متعددة ممثلة في : المشاركة في التعليم المدرسي

للأبناء ، ومشاركة الأبناء في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية ، ومتابعة ومراقبة سلوك الأبناء ، وتقديم النصح والإرشاد لهم .

الدراسات السابقة:

أولا : دراسات تناولت المشاركة الوالدية في علاقتها بالجانب النفسي والسلوكي للأبناء :-

دراسة رمزي وولكر (Ramsey & Walker,1988) عن علاقة المشاركة الوالدية بالسلوك الاجتماعي antisocial لدى مجموعة من الأطفال للاجتماعيين بالصف الرابع مقارنة بمجموعة ضابطة ، وأشارت النتائج إلى أن آباء الأطفال للاجتماعيين أقل مشاركة وإرشادا لأطفالهم من آباء الأطفال العاديين .

وفي دراسة تريداوي (Treadaway,1996) عن أثر المشاركة الوالدية في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال المضطربين سلوكيا بلغت (٣٢) طفلا تتراوح أعمارهم (٥ - ١٢ سنة) باستخدام برنامج إرشادي تدريبي للوالدين، وأظهرت النتائج أن المشاركة الوالدية أدت إلى تقوية وتدعيم السلوك الايجابي ، وأضعفت من السلوك السلبي للأبناء .

وأجرى وليمز (Williams,2003) دراسة عن المشاركة والعلاقات بين الوالدين وعلاقتها بسلوك الأبناء ، تكونت عينة الدراسة من (١١٦) تلميذا من تلاميذ الصف الثامن ، واستخدم الباحث استبيان لتقدير المشاركة الوالدية ، واستبيان آخر لتحديد المشكلات السلوكية بناء على تقديرات المدرسين ، وأظهرت النتائج أن المشاركة الوالدية والعلاقات بين الوالدين تعد متغير تنبؤي هام بالمشكلات السلوكية الداخلية والخارجية للأبناء .

وفيما يتعلق بالدراسات العربية لم يحصل الباحث الحالي - في حدود علمه - على دراسات تناولت أسلوب المشاركة الوالدية بشكل مباشر، والدراسات المتوفرة في هذا المجال تناولت أسلوب المعاملة الوالدية السوية واللاسوية والرعاية الوالدية في علاقتها بالأمن النفسي للأبناء . ومن هذه الدراسات :

دراسة محمد محمد الشيخ (١٩٩٨) عن وحدة وتكامل المعاملة الأسرية وعلاقتها بالتوافق النفسي للأبناء ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) تلميذا من تلاميذ السنة

الأولى والثانية بالمرحلة الإعدادية ، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين وحدة وتكامل المعاملة الأسرية كما يدركها الأبناء والتوافق النفسي لديهم . وفي دراسة إيمان محمد صقر (١٩٩٨) عن أساليب المعاملة الزوجية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالأمن النفسي لديهم ، تكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) تلميذا وتلميذة بالصف الأول الإعدادي . وأشارت أهم النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين كل من أسلوب الاحترام المتبادل والاهتمام والتفاهم والتعاون وبين أمن الطفل ، كما توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائية بين كل من أسلوب إساءة المعاملة والتسلط والقسوة والنزب والإهمال وبين أمن الطفل وفي دراسة أماني عبد المقصود (١٩٩٩) عن الشعور بالأمن النفسي وعلاقته ببعض أساليب المعاملة الوالدية ، تكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) تلميذ وتلميذة بالصف الخامس الابتدائي ، وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ودالة إحصائية بين الشعور بالأمن النفسي وأساليب المعاملة الوالدية غير السوية والتي تتمثل في التفرد ، التحكم والسيطرة ، التنزيب ، والحماية الزائدة . أيضا وجود علاقة موجبة ودالة إحصائية بين الشعور بالأمن النفسي وأساليب المعاملة السوية .

ثانياً : دراسات تناولت المشاركة الوالدية في علاقتها بالتحصيل الدراسي للأبناء :

دراسة : كيث وآخرون (Keith and others , 1986) عن المشاركة الوالدية لطلاب المدارس العليا ، أظهرت النتائج أن المشاركة الوالدية ليس لها تأثير دال إحصائياً على الإنجاز الدراسي للأبناء . وقد فسر الباحثون ذلك على أساس العمر الزمني والمرحلة التعليمية لأفراد العينة حيث يقل تأثير المشاركة الوالدية في مرحلة المراهقة نظراً لاعتماد المراهق على نفسه في التحصيل الدراسي بدرجة أكبر من الطفل . وفي دراسة إستيفنسون وباكلر (Stevnson & Baker, 1987) عن العلاقة بين المشاركة الوالدية والتحصيل الدراسي ، تكونت عينة الدراسة من (١٧٩) تلميذا تتراوح أعمارهم الزمنية (٥ - ١٧ سنة) وتم تقسيمهم إلى مجموعتين تبعاً للسن ، مجموعة (٥ - ١٢) والأخرى (١٢ - ١٧) ، وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ودالة إحصائية بين المشاركة الوالدية وكل من التحصيل الدراسي للأبناء ومستوى تعليم الأم . كما توجد علاقة سالبة ودالة إحصائية بين المشاركة الوالدية وعمر الطفل

ولم تظهر النتائج علاقة دالة بين المشاركة الوالدية وجنس الطفل . وقد أشار الباحثان في تحليلهما للنتائج إلى أن المشاركة الوالدية تعد عامل تنبؤي هام للإنجاز الدراسي للأبناء . وأجرى جرولينك وريان (Grolnick & Ryan, 1989) دراسة عن المشاركة الوالدية والكفاءة competence والانتظام المدرسي للأطفال ، وتم قياس المشاركة الوالدية بإجراء مقابلات مع الوالدين ، وأظهرت النتائج أن مشاركة الوالدين في التعليم المدرسي للأبناء أدت إلى رفع كفاءة الطفل في المدرسة وزيادة انتظامه الدراسي . وقام إليس (Ellis, 1996) بدراسة أثر برنامج للمشاركة الوالدية في القراءة مع الأبناء على قدرة الأبناء القرائية ، والبرنامج عبارة عن قيام الآباء بالقراءة مع الأبناء مع استخدام التشجيع والثناء ، وإستغرق البرنامج (١٢) أسبوعا ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠) أبا لأطفال بالصف الثاني والثالث الابتدائي ، وأظهرت النتائج تحسن واضح لدى الأطفال في القراءة من حيث انخفاض عدد الأخطاء أثناء القراءة وزيادة فهم الكلمات . وأجرى كيز وآخرون (Keith and others, 1996) دراسة عن تأثير المشاركة الوالدية على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ المدارس الريفية الأمريكية مقارنة بالمدارس الحضرية ، والدراسة جزء من مسح شامل على عينة موسعة من تلاميذ الصف الثامن إلى الصف العاشر بلغت (١٧٠٠٠) تلميذا، وأظهرت النتائج تأثير إيجابي للمشاركة الوالدية على التحصيل الدراسي، وأن هذا التأثير لا يختلف باختلاف نوع المدرسة (ريفية- حضرية) وأوصى الباحثون بضرورة عمل برامج إرشادية للوالدين بهدف زيادة مشاركتهم في التعليم المدرسي للأبناء .

وفي دراسة مليبي وكونجر (Melby & Conger, 1996) عن المشاركة الوالدية والإنجاز الدراسي للأبناء ، تكونت عينة الدراسة من (٣٤٧) تلميذا من تلاميذ الصف السابع والديهم ، وأظهرت النتائج أن المشاركة الوالدية أدت إلى زيادة الإنجاز الدراسي للأبناء وأن المشاركة الوالدية تزداد بزيادة مستوى تعليم الوالدين . ومن الدراسات العربية : دراسة محمد المري اساميل (١٩٩٣) عن اهتمام أولياء أمور تلاميذ المرحلة الإعدادية بأمور أبنائهم المدرسية وعلاقتهم بكل من الدافع للإنجاز والتحصيل الدراسي ، وتكونت عينة الدراسة من (٤٦٠) تلميذا من تلاميذ المرحلة الإعدادية تراوحت أعمارهم (١١ - ١٤ سنة) واستخدم الباحث مقياس اهتمام أولياء

الأمر بأمر أبنائهم المدرسية من وجهة نظر الأبناء وأظهرت النتائج أن ترتيب اهتمام أولياء الأمور جاء على النحو التالي: النجاح في الامتحانات في المرتبة الأولى يليه الاهتمام بالمقررات الدراسية ثم الاهتمام بالنواحي الشخصية للتلميذ ثم الاهتمام بالواجبات المدرسية ثم بالمصروف اليومي وجاء في المرتبة الأخيرة الاهتمام بدروس التقوية والزيارات المدرسية ، كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين اهتمام أولياء الأمور والدافع للإنجاز لدى الأبناء ، وأن اهتمام أولياء الأمور بالأبناء في الصف الأول الإعدادي أكثر من اهتمامهم بالأبناء في الصف الثاني والثالث . وأجرى صلاح الدين عبد القادر (١٩٩٩) دراسة عن أثر الرعاية الأبوية على مشاركة الأبناء في الأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي للأبناء ، وتكونت عينة الدراسة من (١٦٥٢) تلميذا وتلميذة من مدارس محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ، وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين أساليب الرعاية الوالدية كما يدرکها الأبناء ومشاركتهم في الأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي .

وفي دراسة غازي عنيزان (٢٠٠٣) عن دور الوالدين في متابعة دراسة أبنائهم ، والدراسة جزء من دراسة مسحية موسعة شملت (٢٥٥٧) من أولياء أمور التلاميذ بالمدارس الابتدائية والمتوسطة بدولة الكويت، أظهرت النتائج أن متابعة أولياء الأمور لأبنائهم تزداد كلما زاد المستوى التعليمي للوالدين، وأن هذه المتابعة لها تأثير إيجابي على مستوى التحصيل الدراسي للأبناء وعلى نظرة أولياء الأمور لهذا الدور الذي يقومون به . وأن أكثر أنواع المتابعة استعمالاً هو السؤال عن الواجبات المنزلية والتأكيد على حل هذه الواجبات ومساعدة الأبناء في حل هذه الواجبات ، وأن متابعة الوالدين للأبناء في المرحلة الابتدائية أكبر من متابعتهم للأبناء في المرحلة المتوسطة

ويلاحظ من الدراسات السابقة النقاط التالية :

- ١ - تؤكد الدراسات السابقة في جملتها على أهمية التفاعل الإيجابي بين الوالدين والأبناء مما يعود ذلك بالنفع على الوالدين والأبناء على حد سواء .

- ٢ - أن المشاركة الوالدية كأحد أساليب المعاملة الوالدية السوية لها تأثير إيجابي واضح على الجانب النفسي والسلوكي للأبناء " دراسة تريداوى (١٩٩٦) ، دراسة رمزي وياكر (١٩٩٨) ، دراسة أماني عبد المقصود (١٩٩٩) .
- ٣ - أن المشاركة الوالدية في التعليم المدرسي للأبناء تسهم في زيادة التحصيل الدراسي ورفع كفاءة الطفل في المدرسة وزيادة انتظامه الدراسي . " دراسة جرولينك وريان (١٩٨٩) ، دراسة كيز وأخرون (١٩٩٦) ، دراسة لمبي وكونجر (١٩٩٦) ، دراسة محمد المري (١٩٩٣) ، دراسة صلاح الدين عبد القادر (١٩٩٩) .
- ٤ - أن المشاركة الوالدية في التعليم المدرسي للأبناء تقل بزيادة العمر الزمني والمرحلة التعليمية للأبناء " دراسة كيث وأخرون (١٩٨٦) ، دراسة محمد المري (١٩٩٣) ، دراسة غازي عنيزان (٢٠٠٣) .
- ٥ - لا توجد فروق في المشاركة الوالدية تبعا لجنس الطفل " دراسة استيفنسون وياكر (١٩٨٧) .
- ٦ - أن المشاركة الوالدية تزداد بزيادة مستوى تعليم الوالدين " دراسة استيفنسون وياكر (١٩٨٧) ، دراسة لمبي وكونجر (١٩٩٦) ، دراسة غازي عنيزان (٢٠٠٣)
- ٧ - مع وفرة الدراسات الأجنبية التي اهتمت بدراسة مظاهر المشاركة الوالدية في علاقتها بالجانب النفسي والتحصيل الدراسي للأبناء ، لا توجد دراسات عربية - على حد علم الباحث - تناولت هذه الأسلوب بشكل صريح ومباشر .

فروض الدراسة:

- في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة يعرض الباحث الفروض التالية للدراسة الحالية
- ١- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين عينة البحث لصالح أبناء المتعلمين .
- ٢- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الابتدائية لصالح أبناء المتعلمين .

- ٣- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الإعدادية لصالح أبناء المتعلمين .
- ٤- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى عينة البحث بالمرحلة الابتدائية وبين قرنائهم بالمرحلة الإعدادية لصالح عينة البحث بالمرحلة الابتدائية .
- ٥- توجد علاقة موجبة ودالة إحصائية بين درجات المشاركة الوالدية والدرجات على مقياس الشعور بالأمن النفسي .
- ٦- توجد علاقة موجبة ودالة إحصائية بين درجات المشاركة الوالدية ودرجات التحصيل الدراسي .

الدراسة الميدانية:

عينة الدراسة :

أخذت عينة الدراسة الحالية من تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية والإعدادية والمقيدين بالعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وقد بلغ حجم العينة (٣٦٣) تلميذا وتلميذة تم توزيعهم كما بالجدول التالي

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة تبعاً للمرحلة التعليمية ومستوى تعليم الوالدين

الانحراف المعياري	متوسط العمر الزمني	أبناء غير المتعلمين	أبناء المتعلمين	العدد الكلي	الصف الدراسي
١٢١	١٠ و ٢١	٦٦	١٠٠	١٦٦	الخامس الابتدائي
١٤٥	١٢ و ٣٤	٧٨	١١٩	١٩٧	الثاني الإعدادي

وأخذت العينة السابقة من مدارس مدينة موهاج (مدرسة ملحقة المعلمين الابتدائية المشتركة، ومدرسة الإعدادية الجديدة للبنين، ومدرسة أم المؤمنين الإعدادية للبنات) وتصنيف أفراد العينة إلى أبناء المتعلمين وغير المتعلمين بناء على مستوى تعليم الوالدين ، فالمتعلمون هم من حصلوا على الشهادة الإعدادية وما بعدها ، وغير المتعلمين هم من لم يحصلوا على الشهادة الإعدادية . وقد أعتبر الباحث حصول

والوالدين على الشهادة الإعدادية حدا فاصلا بين المتعلمين وغير المتعلمين لأن الوالدين الحاصلان على الشهادة الإعدادية كحد أدنى يمكنهم مشاركة الأبناء في تعليمهم المدرسي خصوصا في المراحل الأولى من التعليم . وقد روعي في اختيار العينة أن يكون الوالدان على قيد الحياة وغير منفصلين ، وأن جميع أفراد العينة من الحضر وينتمون إلى مستوى اقتصادي متجانس (استخدم الباحث استمارة المستوى الاجتماعي الاقتصادي " إعداد ساميه القطان ") .

أدوات الدراسة :

١- مقياس المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء " إعداد الباحث " قام الباحث بإعداد هذا المقياس نظرا لعدم تواجد مقاييس للمشاركة الوالدية في البيئة العربية - على حد علم الباحث - وقد روعي في تصميم المقياس أن يكون صالحا للاستخدام لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية ، وأن يضم الأبعاد الرئيسية للمشاركة الوالدية كما أشارت إليها الدراسات السابقة والكتابات النظرية والتعريف الإجرائي الذي توصل إليه الباحث كما سبق الإشارة إليه .

خطوات إعداد مقياس المشاركة الوالدية كما يدركها الأبناء :

أولاً: تحديد الهدف من المقياس :

يهدف هذا المقياس إلى إعطاء صورة متكاملة عن الأبعاد الرئيسية للمشاركة الوالدية وتقدير درجة المشاركة الوالدية في كل بعد ، وذلك كما يدركها الأبناء .

ثانياً: مفهوم الظاهرة المقاسة :

مفهوم المشاركة الوالدية والذي يهدف المقياس الحال إلى قياسه والذي سبق مناقشته يتمثل في : مشاركة الوالدين الأبناء في التعليم المدرسي والأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية ، ومراقبة سلوكهم ، وتقديم النصح والإرشاد لهم .

ثالثاً: تحديد مصدر عبارات وأبعاد المقياس :

لتحديد مصدر عبارات وأبعاد المقياس اتبع الباحث الآتي

١- قام الباحث بمراجعة محتوى الدراسات السابقة والآراء والكتابات النظرية التي تصف مظاهر المشاركة الوالدية .

٢- قام الباحث بتطبيق استفتاء مفتوح على (٦٠) تلميذا من تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية بهدف معرفة المجالات والأنشطة التي يشاركون فيها الوالدان والمواقف التي يقدم فيها الوالدان لهم النصح والتوجيه والمتابعة .

٣- قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية ، وعدد من المعلمين للتعرف على وجهة نظرهم في المجالات والمواقف التي يشاركون فيها الوالدان أبنائهم .

٤- قام الباحث بتجميع المعلومات التي توصل إليها من المصادر السابقة وتلخيصها وبلورتها وتصنيفها في أربعة أبعاد أساسية مقترحة للمشاركة الوالدية وهي:
أ - المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء : ويقصد بها قيام الوالد أو الوالدة بمشاركة الأبناء في القراءة والاستماع والشرح لهم وتشجيعهم في حل الواجبات المدرسية .

ب - المشاركة في الأنشطة : ويقصد بها قيام الوالد أو الوالدة بمشاركة الأبناء في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية .

ج - متابعة ومراقبة سلوك الأبناء : ويقصد بها قيام الوالد أو الوالدة بمتابعة المستوى الدراسي للأبناء ومشاكلهم المدرسية والاهتمام بنوعية وسلوك الأصدقاء
د - النصح والإرشاد للأبناء : ويقصد به قيام الوالد أو الوالدة بتقديم النصح للأبناء وإرشادهم في إنجاز أعمالهم واتخاذ قراراتهم .

رابعاً : الصورة الأولية للمقياس

قام الباحث بإعداد الصورة الأولية للمقياس في ضوء مفهوم الأبعاد الأربعة سألته الذكر ، وقد راعي الباحث في صياغته لعبارة الأبعاد أن تكون الألفاظ المستخدمة واضحة محددة وغير بلاغية بحيث يسهل فهم ملولها ، ثم قام الباحث بعرض عبارات كل بعد على عدد من الخبراء في التربية وعلم النفس للحكم على مدى صلاحية ومناسبة العبارات في قياس الأبعاد التي تمثلها ، وقد اختيرت العبارات التي أجمع المحكمون على وضوح معناها وبساطة تعبيرها عن الأبعاد المنتمة إليها ، وقد بلغ عدد العبارات في كل بعد بعد الحذف والتعديل (١٢) عبارة .

خامسا : الصورة التجريبية للمقياس

قام الباحث بإعداد المقياس في صورته التجريبية وذلك بترتيب عبارات المقياس ترتيبا دائريا على الأبعاد الأربعة سائفة الذكر . وقد بلغ عدد العبارات (٤٨) عبارة تلي كل عبارة ثلاثة اختيارات (نعم - أحيانا - لا) وقد قام الباحث بتطبيق المقياس في صورته التجريبية على عينة استطلاعية بلغ عددها (١٠٠) تلميذ وتلميذة منهم (٤٠) بالصف الخامس الابتدائي ، (٦٠) بالصف الثاني الإعدادي . وبعد تصحيح إجابات المفحوصين ، قام الباحث بالتأكد من مدى صلاحية المقياس وذلك بحساب الصدق والثبات بالطرق التالية :

صدق المقياس : ١ - الصدق الظاهري:

يتمثل الصدق الظاهري في الحكم على عبارات المقياس ظاهريا من حيث وضوح ألفاظها ومدلولها في ضوء مفهوم البعد المنتمية إليه ، وقد قام الباحث في المراحل الأولى في بناء المقياس بعرض عبارات المقياس على لجنة تحكيم وكان من نتيجة ذلك تعديل صياغة بعض العبارات وحذف بعضها والتي لم تحظ بالموافقة الكاملة من لجنة التحكيم .

٢ - صدق المضمون : يتمثل صدق المضمون في مدى تمثيل عبارات المقياس للجوانب المختلفة للظاهرة المقاسة ، وقد أشقت عبارات المقياس من الكتابات النظرية والدراسات السابقة ومن استطلاع رأي عدد من تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية ومن المقابلات التي أجراها الباحث مع عدد من الوالدين والمعلمين عن مظاهر المشاركة الوالدية ، لذا يعد ما سبق ذكره دليلا علميا على صدق المقياس من حيث المحتوى أو المضمون .

ثبات المقياس : ١ - الثبات من حيث الاتساق الداخلي :

استخدم الباحث الحالي طريقة الاتساق الداخلي في حساب ثبات المقياس حيث تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة على كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه ، وأيضا حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس (ملحق ١) وجاءت جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠.٠١) مما يشير ذلك إلى الاتساق الداخلي للعبارات في الأبعاد والأبعاد في المقياس .

٢ - التجزئة النصفية : قام الباحث بتجزئة نصفية لعبارات كل بعد من أبعاد المقياس ثم حساب معاملات الارتباط بين الدرجات على العبارات الزوجية والدرجات على العبارات الفردية لكل بعد وللمقياس ككل وذلك باستخدام طريقة " بيرسون " ثم إجراء التصحيح الإحصائي لمعامل الارتباط باستخدام معادلة " سبيرمان - براون " (فؤاد البهي السيد ، ١٩٧٨ : ٣٨٢) . وجاءت معاملات الارتباط كما بالجدول التالي

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين العبارات الفردية - الزوجية لكل بعد من أبعاد مقياس المشاركة الوالدية والمقياس ككل (ن = ١٠٠)

البيد	الطريقة	معامل الثبات قبل تطبيق معادلة سبيرمان_ براون	معامل الثبات بعد تطبيق معادلة سبيرمان_ براون	مستوى الدلالة الإحصائية
التجزئة النصفية		٤١ و	٥٨٢ و	٠١ و
		٣٩ و	٥٦١ و	٠١ و
		٣٨ و	٥٥١ و	٠١ و
		٤٧ و	٦٣٩ و	٠١ و
		٥٢ و	٦٨٤ و	٠١ و
المشاركة في التعليم الدراسي				
المشاركة في الأنشطة				
متابعة ومراقبة سلوك البناء				
نصح وتوجيه الأبناء				
المقياس ككل				

٣ - إعادة تطبيق المقياس : قام الباحث بإعادة تطبيق المقياس على عينة بلغت (١٠٠) تلميذ وتلميذة من تلاميذ الصف الخامس الابتدائي والصف الثاني الإعدادي وبفارق زمني ثلاثة أسابيع بين التطبيقين الأول والثاني ، وبلغ معامل الارتباط (٠٦٢) وتدل هذه القيمة على أن مقياس المشاركة الوالدية ثابت في الدرجات التي يعطيها .

سادسا : الصورة النهائية للمقياس :

بلغ عدد عبارات المقياس في صورته النهائية (٤٨) عبارة (ملحق ٢) موزعة على أربعة أبعاد لكل بعد (١٢) عبارة تم التأكد من صحتها وتجانسها في قياس ما تقبسه الأبعاد المقترحة للمشاركة الوالدية ، وقد تم ترتيب العبارات بالمقياس ترتيبا دائريا ، وأصبح المقياس في صورته النهائية صالحا للبحث العلمي .

تصحيح المقياس:

يلي كل عبارة من عبارات المقياس ثلاثة اختيارات (نعم - أحيانا - لا) أعطيت لها الدرجات (٣ - ٢ - ١) على الترتيب وبذلك تكون القيمة العظمى للدرجات على كل بعد (٣٦) درجة والقيمة الصغرى (١٢) درجة والقيمة المتوسطة (٢٤) درجة، وبالنسبة للمقياس ككل فإن القيمة العظمى (١٤٤) درجة والقيمة الصغرى (٤٨) درجة والقيمة المتوسطة (٩٦) درجة .

وقد تم صياغة بعض عبارات المقياس في صورة سلبية تعكس عدم المشاركة الوالدية أعطيت لهذه العبارات الدرجات (١ - ٢ - ٣) على الترتيب ، وبلغ عدد العبارات السلبية (١٥) عبارة بنسبة (٣١٪) من عبارات المقياس ، وهذه العبارات موزعة على الأبعاد الأربعة للمقياس كما هو مبين بالجدول التالي .

جدول (٣)

أرقام العبارات السلبية في مقياس المشاركة الوالدية

المجموع	رقم العبارة في المقياس	البعد
٤	٤١،٣٧،٢٩،٢٥	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
٤	٤٦،٣٤،١٨،١٠	المشاركة في الأنشطة
٥	٤٧،٣٩،٢٧،١٥،٣	مراقبة ومتابعة سلوك الأبناء
٢	١٢،٨	نصح وإرشاد الأبناء

٢ - مقياس الأمن النفسي:

أعد هذا المقياس أماني عبد المقصود (١٩٩٩) ويتكون المقياس من (٣٢) عبارة تصف في جملتها الشعور بالأمن النفسي للأطفال والذي يقصد به : شعور الطفل بالتواد والتقبل والحب من قبل الآخرين مع قلة شعوره بالخطر والقلق والاضطراب صدق المقياس : اتبعت معدة المقياس عدة إجراءات للتحقق من صدق المقياس هي : الصدق المنطقي والصدق الظاهري وصدق البناء أو التكوين والصدق العالمي، وتبين للباحثة من الطرق السابقة أن المقياس صادق فيما يدعي قياسه .

ثبات المقياس : قامت معدة المقياس بحساب ثبات المقياس بطريقتين هما : طريقة إعادة التطبيق: وبلغ معامل الارتباط بين التطبيقين (٧٦و) وهو دال عند مستوى(٠١و)

وطريقة التجزئة النصفية ، وبلغ معامل الارتباط (٧٢و) وهو دال عند مستوى (٠١و)

وفي الدراسة الحالية : قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس بطريقتين هما : طريقة إعادة التطبيق بفاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع بين التطبيقين ، وطريقة التجزئة النصفية (العبارات الفردية - الزوجية) على عينة بلغت (١٠٠) تلميذ وتلميذة منهم (٤٠) تلميذ وتلميذة بالصف الخامس الابتدائي ، (٦٠) تلميذ وتلميذة بالصف الثاني الإعدادي ، وبلغ معامل الارتباط بطريقة إعادة التطبيق (٦٥و) ، وبطريقة التجزئة النصفية (٦١و) وهما دالتان عند مستوى (٠١و) .

تصحيح المقياس : يجب المفحوص على كل عبارة بإجابة واحدة من اختارين هما (نعم - لا) ويعطى المفحوص درجتين إذا كان أختياره " نعم " ، ودرجة واحدة إذا كان اختياره " لا " ، وذلك بالنسبة للعبارات السلبية ، والعكس صحيح بالنسبة للعبارات الموجبة وتعكس الدرجة الكلية على المقياس مستوى شعور الفرد بعدم الأمن النفسي ، بمعنى أن الدرجة المرتفعة تشير إلى ارتفاع الشعور بعدم الأمن النفسي ، والدرجة المنخفضة تشير إلى انخفاض الشعور بعدم الأمن النفسي أو تشير إلى مستوى مرتفع من الشعور بالأمن النفسي .

إجراءات الدراسة :

قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة وهي : مقياس للمشاركة الوالدية ومقياس الأمن النفسي ، خلال النصف الثاني من العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م على عينة البحث ، ثم انتظر حتى إتمام امتحان الفصل الدراسي الثاني من نفس العام وحصل على مجموع درجات كل فرد من أفراد عينة البحث في امتحان الفصل الدراسي الأول والثاني . وبعد رصد الدرجات تم معالجتها بالأساليب الإحصائية المناسبة مثل : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبارات معامل الارتباط بطريقة بيرسون .

نتائج الدراسة

الفرض الأول : توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين عينة البحث لصالح أبناء المتعلمين .
والجدول التالي يوضح النتائج .

جدول (٤)

دلالة الفروق بين أبناء المتعلمين و غير المتعلمين عينة الدراسة في المشاركة الوالدية

القيمة " ت "	أبناء غير المتعلمين ن = ١٤٤		أبناء المتعلمين ن = ٢١٩		الدلالة
	٢ع	٢م	١ع	١م	
٨٠١	١٠٦٧	١١٧٠٠	٨٥٥٩	١١٥٩٢	المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية)
٩٠١	٣٩٩	٢٤٥٤٣	٣٥٣٧	٢٨١٤	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
٤٠١	٣١٦	٢٥٢٨	٣٥٢٠	٢٦٦٥	المشاركة في الأنشطة
٥٠١	٣٧١	٢٨٢٢	٣٥١١	٣٠٣٦	متابعة ومراقبة سلوك الأبناء
٥٠١	٣٤٩	٢٩٠٦	٢٥٩٣	٣٠٨١	نصح وإرشاد الأبناء

يتضح من جدول (٤) أن جميع قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى (٠.١) وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائية بين أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين عينة البحث في المشاركة الوالدية وأبعادها وهذه الفروق في صالح أبناء المتعلمين .

الفرض الثاني: توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الابتدائية لصالح أبناء المتعلمين .
والجدول التالي يوضح النتائج .

جدول (٥)

دلالة الفروق بين أبناء المتعلمين و غير المتعلمين بالمرحلة الابتدائية في المشاركة الوالدية

الدلالة	القيمة	أبناء غير المتعلمين ن = ٦٦		أبناء المتعلمين ن = ١٠٠		
		ع ٢	م ٢	ع ١	م ١	
٠.١	٦.٩٩	١٠.٢٤	١٠.٧٣	٨.١٧	١١.٧٣	المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية)
٠.١	٥.٣٨	٣.٦١	٢.٥٨	٣.٠١	٢.٨٦	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
٠.١	٤.٠١	٢.٩٥	٢.٥٤	٣.٠٨	٢.٧٤	المشاركة في الأنشطة
٠.١	٥.٢٤	٣.١٢	٢.٧٦	٣.١٥	٣.٠٢	متابعة ومراقبة سلوك الأبناء
٠.١	٥.٧٥	٣.١٨	٢.٨٣	٢.٨٦	٣.٠٩	نصح وإرشاد الأبناء

يتضح من جدول (٥) أن جميع قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى (٠.١) وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الابتدائية في المشاركة الوالدية وأبعادها وهذه الفروق في صالح أبناء المتعلمين .

الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الإعدادية لصالح أبناء المتعلمين .
والجدول التالي يوضح النتائج .

جدول (٦)

دلالة الفروق بين أبناء المتعلمين و غير المتعلمين بالمرحلة الإعدادية في المشاركة الوالدية

الدلالة	القيمة	أبناء غير المتعلمين ن = ٧٨		أبناء المتعلمين ن = ١١٩		
		ع ٢	م ٢	ع ١	م ١	
٠.١	٥.٦١	١١.٠٨	١٠.٦٧	٨.٧٨	١١.٤٧	المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية)
٠.١	٨.٢٦	٣.٩٤	٢.٣٣	٣.٦٠	٢.٧٣	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
غير دالة	١.٩١	٣.٣٤	٢.٥١	٣.١٧	٢.٦٠	المشاركة في الأنشطة
٠.١	٣.٢٤	٤.١٠	٢.٨٧	٣.٠٨	٣.٠٣	متابعة ومراقبة سلوك الأبناء
غير دالة	١.٩٣	٣.٦٥	٢.٩٦	٢.٩٨	٣.٠٧	نصح وإرشاد الأبناء

يتضح من جدول (٦) أن قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى (٠.١) ، ما عدا بعد المشاركة في الأنشطة ، وبعد نصح وإرشاد الأبناء ، وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين أبناء المتعلمين وأبناء غير المتعلمين بالمرحلة الإعدادية في المشاركة الوالدية وأبعادها وهذه الفروق في صالح أبناء المتعلمين ما عدا بعدي المشاركة في الأنشطة ، ونصح وإرشاد الأبناء حيث كانت الفروق غير دالة إحصائياً .

الفرض الرابع: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات المشاركة الوالدية لدى عينة البحث بالمرحلة الابتدائية وبين قرنائهم بالمرحلة الإعدادية لصالح عينة البحث بالمرحلة الابتدائية .
والجدول التالي يوضح النتائج .

جدول (٧)

دلالة الفروق بين عينة البحث بالمرحلة الابتدائية وقرنائهم بالمرحلة الإعدادية في المشاركة الوالدية

قيمة " ت "	أبناء غير المتعلمين ن = ١٩٧		أبناء المتعلمين ن = ١١٦				
	القيمة	الدلالة	٢ع	٢م		١ع	١م
غير دالة	١٠٦٩		١٠٥٤٩	١١١٥٤	١٠٢٨	١١٣٣٨	المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية)
٠.١	٣٧٥		٤٣٣	٢٥٩٥	٣٥٢	٢٧٥٢	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
٠.٥	٢٩١		٣٢٦	٢٥٦٦	٣١٧	٢٦٦٤	المشاركة في الأنشطة
غير دالة	١٤١		٣٦١	٢٩٧٢	٣٣٨	٢٩٢١	متابعة ومراقبة سلوك الأبناء
غير دالة	٥٨-		٣٢٨	٣٠٢١	٣٢٧	٣٠٠١	نصح وإرشاد الأبناء

يتضح من جدول (٧) أن قيم (ت) غير دالة إحصائياً ما عدا بعد المشاركة الوالدية في التعليم المدرسي للأبناء (قيمة ت دالة عند مستوى ٠.١) وبعد المشاركة في الأنشطة (قيمة ت دالة عند مستوى ٠.٥) وهذا يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين عينة البحث بالمرحلة الابتدائية وبين قرنائهم بالمرحلة الإعدادية في المشاركة الوالدية وأبعادها ما عدا بعدي المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء

والمشاركة في الأنشطة حيث كانت الفروق دالة إحصائياً وفي صالح عينة البحث
بالمرحلة الابتدائية .

الفرض الخامس : توجد علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين درجات المشاركة الوالدية
والدرجات على مقياس الشعور بالأمن النفسي .
وجاءت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول (٨)

معاملات الارتباط بين درجات المشاركة الوالدية ودرجات الشعور بالأمن النفسي
(ن = ٣٦٣)

الشعور بالأمن النفسي		
الدلالة	معامل الارتباط	
٠.١ و	٠.٣٦- و	المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية)
٠.١ و	٠.٣٢- و	المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء
٠.١ و	٠.٣٨- و	المشاركة في الأنشطة
٠.١ و	٠.٢١- و	متابعة ومراقبة سلوك الأبناء
٠.١ و	٠.٤٥- و	نصح وإرشاد الأبناء

(* - علاقة سالبة لأن الدرجات المرتفعة على مقياس الأمن النفسي تشير إلى الشعور بعدم
الأمن النفسي) .

يتضح من جدول (٨) أن قيم معاملات الارتباط بين درجات المشاركة الوالدية
وأبعادها وبين الدرجات على مقياس الشعور بالأمن النفسي سالبة ودالة إحصائياً ،
(قيمة $r = ٠.١٤٨$ هي القيمة الحرجة الدالة عند مستوى ٠.١) وهذا يعني أنه كلما
زادت المشاركة الوالدية زاد الشعور بالأمن النفسي .

الفرض السادس : توجد علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين درجات المشاركة الوالدية
و درجات التحصيل الدراسي .
وجاءت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول (٩)

معاملات الارتباط بين درجات المشاركة الوالدية ودرجات التحصيل الدراسي

(ن = ٣٦٣)

التحصيل الدراسي		المشاركة الوالدية (الدرجة الكلية) المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء المشاركة في الأنشطة متابعة ومراقبة سلوك الأبناء نصح وإرشاد الأبناء
معامل الارتباط	الدلالة	
٣٩ و	٠١ و	
٣٢ و	٠١ و	
١٩ و	٠١ و	
٣٣ و	٠١ و	
٣٠ و	٠١ و	

يتضح من جدول (٩) أن قيم معاملات الارتباط بين درجات المشاركة الوالدية وأبعادها وبين درجات التحصيل الدراسي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي (٠١ و) وهذا يعني أنه كلما زادت المشاركة الوالدية زاد التحصيل الدراسي .

تفسير نتائج الدراسة

أولاً : أثر مستوى تعليم الوالدين على المشاركة الوالدية :

أشارت نتائج الفرض الأول والثاني إلى أن مستوى تعليم الوالدين له تأثير دال إحصائياً على المشاركة الوالدية ، ويمكن تفسير النتيجة السابقة على أساس أن الوالدين المتعلمين يمكنهما مشاركة الأبناء بدرجة أكبر من الوالدين غير المتعلمين ، وهذه المشاركة ممثلة في : المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية ، ومتابعة ومراقبة سلوك الأبناء ، وتقديم النصح والإرشاد لهم ، وأتضح ذلك لدى عينة البحث الكلية ولدى عينة البحث بالمرحلة الابتدائية .

وبالنسبة لعينة البحث بالمرحلة الإعدادية ، أشارت نتائج الفرض الثالث إلى عدم ظهور تأثير دال إحصائياً لمستوى تعليم الوالدين في بعدي المشاركة في الأنشطة ،

ونصح وإرشاد الأبناء ، ويرى الباحث الحالي أن سبب ذلك قد يرجع إلى أن تلاميذ المرحلة الإعدادية أكثر استقلا عن الوالدين واعتمادا على النفس في القيام بالأنشطة الاجتماعية والترفيهية ، وليسوا في حاجة كبيرة لمشاركة الوالدين لهم في هذه الأنشطة سواء كان الوالدان متعلمان أو غير متعلمين مما أدى ذلك إلى عدم وصول الفروق بينهما إلى مستوى الدلالة الإحصائية .

ومن حيث نصح وإرشاد الأبناء يرى الباحث أن عدم وجود تأثير دال إحصائيا لمستوى تعليم الوالدين في هذا البعد قد يرجع إلى اهتمام الوالدان المتعلمان وغير المتعلمين على حد سواء بتوجيه ونصح الأبناء في هذه المرحلة بصفة خاصة لأنها تمثل بداية المرافقة وهي مرحلة حرجة يكون فيها الأبناء عرضة للانحراف والفشل

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين له تأثير إيجابي واضح على المشاركة الوالدية ، وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة استيفنسون وباكر (١٩٨٧) ونتائج دراسة لمبي وكونجر (١٩٩٦) والتي أشارت إلى أن المشاركة الوالدية تزداد بزيادة مستوى تعليم الوالدين ، كما تتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة غازي عيزان (٢٠٠٣) والتي أشارت إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأب زاد الوقت الذي يعطيه لمتابعة أبنائه في المنزل .

ثانيا: أثر المرحلة التعليمية للأبناء على المشاركة الوالدية :

أشارت نتائج الفرض الرابع إلى:

١ — عدم وجود تأثير دال إحصائيا للمرحلة التعليمية للأبناء (ابتدائي — إعدادي) على المشاركة الوالدية وأتضح ذلك في الدرجة الكلية للمشاركة الوالدية وفي بعد متابعة ومراقبة سلوك الأبناء ، وبعد نصح وإرشاد الأبناء . والنتيجة السابقة تعني أن مشاركة الوالدين من حيث متابعة ومراقبة سلوك الأبناء ، وتقديم النصح والإرشاد لهم تمثل مظهر هام وأساسي في معاملة الوالدين للأبناء ، لذا يحرص الوالدان على متابعة سلوك الأبناء ونصحهم سواء كان الأبناء صغار أو كبار مما أدى ذلك إلى عدم ظهور فروق دالة بين تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

ب - يوجد تأثير دال إحصائيا للمرحلة التعليمية للأبناء (ابتدائي - إعدادي) على المشاركة الوالدية في بعد المشاركة في التعليم المدرسي للأبناء ، وبعد المشاركة في الأنشطة وهذه الفروق في صالح عينة البحث بالمرحلة الابتدائية .

ويرى الباحث أن سبب اهتمام الوالدين بمشاركة أبنائهم بالمرحلة الابتدائية في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية لأن الأبناء في المرحلة الابتدائية في حاجة لتعلم مهارات التواصل الاجتماعي واكتساب الخبرات الاجتماعية ، فخبراتهم عن الحياة الاجتماعية مازالت محدودة ، في حين الأبناء بالمرحلة الإعدادية ليسوا في حاجة ماسة للوالدين في مشاركتهم الأنشطة باستمرار، لأنهم أكثر استقلالا وخبرة من قرنائهم بالمرحلة الإعدادية مما أدى ذلك إلى ظهور الفروق بينهما .

ومن حيث الفروق في بعد المشاركة الوالدية في التعليم المدرسي للأبناء لصالح عينة البحث بالمرحلة الابتدائية فقد ترجع إلى تعقيد المناهج الدراسية وصعوبتها بالمرحلة الإعدادية عنها في المرحلة الابتدائية ، مما يجعل الوالدين يهتموا بالدروس الخصوصية بدلا عن مشاركتهم للأبناء وتتحصر مشاركتهم في أمور تعليمية بسيطة بالمرحلة الإعدادية .

والنتيجة السابقة : تعني أن مشاركة الوالدين في التعليم المدرسي للأبناء ، والمشاركة في الأنشطة تقل بزيادة العمر الزمني والمرحلة التعليمية للأبناء وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كيث وآخرون (١٩٨٦)، ودراسة غازي عنيزان (٢٠٠٣) حيث أشارت النتائج إلى أن المشاركة الوالدية تقل بزيادة المرحلة التعليمية للأبناء .

ثالثا: علاقة المشاركة الوالدية بالشعور بالأمن النفسي للأبناء :

أشارت نتائج الفرض الخامس إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين المشاركة الوالدية وأبعادها وبين الشعور بالأمن النفسي للأبناء . والنتيجة السابقة تشير إلى أنه كلما زادت المشاركة الوالدية زاد شعور الأبناء بالأمن النفسي ، وهذا يعني أن المشاركة الوالدية تقوم بدور أساسي وهام في شعور الأبناء بالأمن النفسي ، فالمشاركة الوالدية تدعم علاقة الوالدين بالأبناء فهي صداقة من نوع خاص يدرك الأبناء من خلالها الحماية والرعاية والتقبل بمتابعة الوالدين لهم ، وتدعم مهارات التواصل

الاجتماعي لديهم وتخلصهم من مشاعر الخجل والانطواء بالأنشطة المشتركة مع الوالدين ، وتساعدهم على فهم وتفسير كثير من الأمور الغامضة في حياتهم بنصح وإرشاد الوالدين لهم . كل ذلك له مردود نفسي إيجابي يتمثل في شعورهم بالأمن والحماية من أي خطر أو تهديد . فالأمن بمعناه السيكولوجي هو شعور الفرد بقيمته الشخصية واطمئنانه إلى وضعه وثقته بنفسه ، وهو شعور ينشأ لدى الطفل في أعقاب حصوله على نسبة كافية من التقدير والتشجيع (وفيق مختار، ١٨٦:٢٠٠١) .

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة محمد محمد الشيخ (١٩٨٥) ، ودراسة إيمان صقر (١٩٩٨) ، ودراسة أماني عبد المقصود (١٩٩٩) حيث أشارت النتائج إلى أن الشعور بالأمن النفسي لدى الأبناء مرتبط إلى حد كبير بوحدة وتكامل الأسرة وبالرعاية والاهتمام والتقبل والمعاملة السوية من الوالدين .

رابعاً: علاقة المشاركة الوالدية بالتحصيل الدراسي للأبناء :

أشارت نتائج الفرض السادس إلى وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين المشاركة الوالدية وأبعادها وبين التحصيل الدراسي للأبناء . والنتيجة السابقة تشير إلى أنه كلما زادت المشاركة الوالدية زاد التحصيل الدراسي للأبناء . وهذا يعني أن المشاركة الوالدية تقوم بدور هام في دعم التحصيل الدراسي للأبناء . فقيام الوالدين بمشاركة الأبناء في القراءة والاستماع والشرح لهم ، ومتابعتهم في حل الواجبات المدرسية . والاهتمام بمتابعتهم في المدرسة ، ومراقبة سلوكهم مع الأصدقاء والاهتمام بنوعية الأصدقاء ومستواهم الدراسي ، وتقديم النصح والإرشاد لهم في سلوكهم اليومي ، وتشجيعهم على الاعتماد على النفس ، وتوضيح أهمية التعليم بالنسبة لهم . وغير ذلك من مظاهر مشاركة الوالدين للأبناء يسهم في تدعيم الدافع للإنجاز والتحصيل الدراسي للأبناء . وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشار إليه برون (١٩٨٩) من أن المشاركة الوالدية ترفع من تقدير الذات والتحصيل الدراسي ، وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة جرونك وريان (١٩٨٩) ، ودراسة كيز وأخرون (١٩٩٦) ، ودراسة ملبي وكونجر (١٩٩٦) ، ودراسة غازي عييزان (٢٠٠٣) حيث أشارت النتائج إلى أن المشاركة الوالدية تسهم في زيادة التحصيل الدراسي ورفع كفاءة الطفل في المدرسة .

توصيات الدراسة:

- من نتائج الدراسة الحالية يقدم الباحث التوصيات التالية للوالدين وأولياء الأمور ، وهذه التوصيات ترشد الوالدان إلى الأساليب الصحيحة في مشاركة الأبناء .
- ١- ينبغي على الوالدين الاهتمام بمشاركة الأبناء في تعليمهم المدرسي خصوصا في المراحل الأولى من التعليم ، وذلك بتخصيص جزءا من وقتهم يوميا يقومون فيه بالقراءة والاستماع والشرح لهم وتشجيعهم على حل الواجبات المدرسية .
 - ٢- على الوالدين أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه تعليم أبنائهم ، فالمدرسة لا تستطيع تحقيق دورها في التربية والتعليم بدون مشاركة وتعاون من الوالدين .
 - ٣- يجب على الوالدين مشاركة الأبناء في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والدينية مثل : اصطحابهم في زيارات الأقارب وحضور الحفلات والخروج معهم في رحلات ترفيهية وثقافية ، واصطحابهم في أداء الفرائض والمناسبات الدينية ، مما ينمي لديهم الألفة والمشاركة الاجتماعية ويكسبهم القيم والمعايير الاجتماعية .
 - ٤- أن يحرص الوالدان على مجالسة الأبناء كلما سمحت الفرصة لذلك ، والتشاور معهم في مشكلاتهم اليومية وتبصيرهم بأهمية التعليم بالنسبة لهم ، وإشراكهم في حل مشكلات الأسرة والاستماع إلى رأيهم مما يشعر الأبناء بقرب وحب الوالدين لهم ، وتعويدهم منذ الصغر على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس .
 - ٥- ينبغي على الوالدين متابعة ومراقبة سلوك الأبناء خارج الأسرة وذلك للوقوف على مشكلاتهم اليومية ونوعية أصدقائهم وذلك لوقايتهم من الانحراف والفشل .
 - ٦- أن يهتم الوالدان بتقديم النصح والإرشاد المستمر للأبناء وتشجيعهم على السلوك المرغوب فيه وإثابتهم عليه وتبصيرهم بالسلوك الخاطئ والعمل على تجنبه .
- وبصفة عامة: إذا كان من واجب الوالدين مشاركة الأبناء في أمور حياتهم ومتابعة ومراقبة سلوكهم وتقديم النصح والمساعدة لهم ، إلا أنه يجب ألا يبالغ الوالدان في هذه المشاركة إلى الحد الذي يشعر عنده الأبناء بالتسلط الوالدي لهم أو يفقدهم القدرة على المبادرة والإيجابية في السلوك . فالمشاركة الزائدة عن الحد والتي تقدم الحلول الجاهزة والقيام نيابة عن الطفل بما يستطيع هو القيام به بمفرده تنمي لديه الإتكالية والاعتماد المستمر على الوالدين وتشعره بالنقص والعجز .

المراجع

- ١- أحمد السيد محمد إسماعيل، مشكلات الطفل السلوكية وأساليب المعاملة الوالدية، ط ٢، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٩٩٥.
- ٢- السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.
- ٣- أماني عبد المقصود عبد الوهاب، الشعور بالأمن النفسي وعلاقته ببعض أساليب المعاملة الوالدية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، بحث منشور في المؤتمر الدولي السادس لمركز الإرشاد النفسي، جامعة القاهرة، (١٠-١٢) فبراير، ١٩٩٩، ص ص ٦٩١-٧٦٠.
- ٤- إيمان محمد السيد صقر، أساليب المعاملة الزوجية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالأمن النفسي لديهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة الزقازيق، ١٩٩٨.
- ٥- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ط ٥، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤.
- ٦- علم النفس النمو "الطفولة والمراهقة"، ط ٥، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠.
- ٧- حسين عبد الحميد رشوان، الطفل دراسة في علم الاجتماع النفسي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٢.
- ٨- ديفيد الكايند - إيرفينغ ب وانير، نمو الطفل من الطفولة المتوسطة إلى نهاية المراهقة، الجزء الثاني (ترجمة) ناظم الطحان، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٦.
- ٩- سيد صبحي، تصرفات سلوكية، القاهرة: المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦.

- ١٠- صلاح الدين عبد القادر محمد . أثر الرعاية الوالدية على مشاركة الأبناء في الأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي . مجلة كلية التربية - جامعة طنطا، العدد السادس والعشرين ، ١٩٩٩، ص ٥٥-٥١
- ١١- عبد السلام عبد الغفار . مقدمة في الصحة النفسية . القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٠
- ١٢- عبد الرحمن العيسوي . سيكولوجية التنشئة الاجتماعية . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ١٩٨٥
- ١٣- عبد المطلب أمين القريطي . في الصحة النفسية . ط٣ . القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠٠٣
- ١٤- عمر عبد الرحيم نصر . تدني مستوى التحصيل والإنجاز المدرسي أسبابه وعلاجه . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤
- ١٥- غازي عنيزان الرشيدى . دور الوالدين في متابعة دراسة أبنائهم . مجلة كلية التربية - جامعة الزقازيق، العدد ٤٤، مايو ٢٠٠٣، ص ٢٨ - ٨٥
- ١٦- فؤاد البهي السيد . علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري . القاهرة: دار الفكر العربي ، ١٩٧٨
- ١٧- محمد المري محمد إسماعيل . اهتمام أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية بأمور أبنائهم المدرسية وعلاقته بكل من الدافع للإنجاز والتحصيل الدراسي لدى الأبناء . مجلة كلية التربية - جامعة الزقازيق، العدد (٢٠)، الجزء الأول ، ١٩٩٣، ص ٩ - ٦٩
- ١٨- محمد محمد الشيخ . وحدة وتكامل المعاملة الأسرية وعلاقتها بالتوافق النفسي للأبناء . مجلة للأبحاث التربوية . كلية التربية - جامعة الأزهر ، العدد الرابع ، ١٩٨٥، ص ١٣٨ - ١٥٧
- ١٩- محمد ناجح محمد . دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة . القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، ١٩٩٩

٢٠- منصور حسين، محمد مصطفى زيدان . الطفل والمراهق . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢

٢١- وفيق صفوت مختار . أبناؤنا وصحتهم النفسية . القاهرة: دار العلم والثقافة ، ٢٠٠١ ،

- 22- Brown, patricia.C. Involving parents in the education of their children. Eric Digests , ED 308988 ,1989
- 23- Dickinson-Julie-A. Effects of parental involvement in counseling, drug treatment, and parent training on the behaviors of children who have experienced maltreatment Dissertation Abstracts International, 2001,vol.40,no.4,p.906
- 24- Ellis, Marianne Greely . Parent-child programs: involving parents in the reading intervention process. Counseling and personnel services; cod:CG clearinghouse No. cg027240, 1996; Microfiche ERIC accession No, - ED397377
- 25- Grolnick,w.& Ryan, R . Parent styles associated with children's self-regulation and competence in school . Journal of Educational Psychology.1989 vol. 81, p.p143-154
- 26 -Keith,T. and others. Effects of parental involvement on achievement for students who attend school in rural America. Journal of Research in Rural Education. 1996,Vol.12, No. 2 , p.p 55-67
- 27- Loeber,R & Dishion,J. Boys who fight at home and school: family conditions influencing corss-setting consistency. Journal of consulting and clinical psychology,1984, Vol.52,p.p759-768
- 28-Melby,J.& Conger,R. Parental behaviors and adolescent academic performance: a longitudinal analysis. Journal of Research on Adolescence.1996,Vol.6,No1.p.p113-137
- 29- Prater, D. and other . Examining parental involvement in rural, urban, and suburban school. Journal of research in rural education , 1997, Vol.13, No,1, p.p 72-75
- 30- Ramsey, E. & Walker,H. Family management correlates of antisocial behavior among middle school boys. Behavioral disorders. 1988, Vol.13,p.p187-201

- 31- Ramsey, and others . Parent management practices and school adjustment. School psychology review 1989, Vol.18, p.p 513-523
- 32- Rehman, V. The effect of parental attitudes and program duration upon parental participation patterns in a pre-school education program. Child study Journal ,1983, Vol.13, p.p 57-71
- 33- Riley, D. Time and crime: the link between teenager lifestyle and delinquency. Journal of quantitative criminology 1987, Vol.3, p.p 339-354
- 34- Slotkin, Jerry. The relationship between parental involvement and child behavior. PHD. University of Georgia, 1990
- 35- Stevenson D.& Baker,D.The family-school relation and the child's school performance. Child development.1987, Vol.58 p.p 1348-1357
- 36- Treadaway,S.D. A social skills intervention for children : the effect of parental involvement on generalization. Dissertation Abstracts international.1996, Vol.57, No.3B, p2168
- 37- Williams-susan-kay. Parental attachment and involvement: relationships to children"s behavior. Dissertation Abstracts international.2003, Vol.40, No.4, p987

الملاحق

- ٢٢١ -

ملحق (١)

١ - معاملات الارتباط ودلالاتها الإحصائية بين الدرجات على كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه (ن = ٣٦٣)

المشاركة في تعليم الأبناء			المشاركة في الأنشطة			مقابلة سلوك الأبناء			نصح وإرشاد الأبناء		
رقم العبارة	الارتباط بالبعد	الدلالة	رقم العبارة	الارتباط بالبعد	الدلالة	رقم العبارة	الارتباط بالبعد	الدلالة	رقم العبارة	الارتباط بالبعد	الدلالة
١	٤٩و	٠.١	٢	٣٦و	٠.١	٣	٤١و	٠.١	٤	٤٣و	٠.١
٥	٦٢و	٠.١	٦	٥١و	٠.١	٧	٤٢و	٠.١	٨	٣٦و	٠.١
٩	٦١و	٠.١	١٠	٢٨و	٠.١	١١	٤٠و	٠.١	١٢	٤٢و	٠.١
١٣	٥٩و	٠.١	١٤	٣٩و	٠.١	١٥	٣٤و	٠.١	١٦	٥٠و	٠.١
١٧	٥١و	٠.١	١٨	٣٤و	٠.١	١٩	٥٠و	٠.١	٢٠	٤٨و	٠.١
٢١	٤٨و	٠.١	٢٢	٢٠و	٠.١	٢٣	٣٥و	٠.١	٢٤	٣٠و	٠.١
٢٥	٢٩و	٠.١	٢٦	٣٢و	٠.١	٢٧	٣٨و	٠.١	٢٨	٣٩و	٠.١
٢٩	٣٣و	٠.١	٣٠	٣٩و	٠.١	٣١	٤٢و	٠.١	٣٢	٤٤و	٠.١
٣٣	٤٣و	٠.١	٣٤	٣٥و	٠.١	٣٥	٤٦و	٠.١	٣٦	٤٣و	٠.١
٣٧	٣٢و	٠.١	٣٨	٢٦و	٠.١	٣٩	٣٦و	٠.١	٤٠	٤٢و	٠.١
٤١	٣٣و	٠.١	٤٢	٢٩و	٠.١	٤٣	٤٢و	٠.١	٤٤	٤٧و	٠.١
٤٥	٣٧و	٠.١	٤٦	٤٥و	٠.١	٤٧	٣٦و	٠.١	٤٨	٤٣و	٠.١

ب - معاملات الارتباط ودلالاتها الإحصائية بين كل بعد من أبعاد المشاركة الواندية والدرجة الكلية للمقياس (ن = ٣٦٣)

الدرجة الكلية	نصح وإرشاد الأبناء	مقابلة سلوك الأبناء	المشاركة في الأنشطة	المشاركة في تعليم الأبناء	
				—	المشاركة في تعليم الأبناء
				٣٨و	المشاركة في الأنشطة
		—	٣٣و	٤٣و	مقابلة سلوك الأبناء
	—	٥٦و	٢٨و	٣٧و	نصح وإرشاد الأبناء
—	٧٣و	٧٨و	٦٦و	٧٧و	الدرجة الكلية

ملحق (٢)

مقياس المشاركة الوالدية
لتلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية

الاسم : _____ تاريخ الميلاد : _____
الصف الدراسي : _____ مستوى تعليم الوالد ومهنته : _____
مستوى تعليم الوالدة ومهنتها : _____

فيما يلي عدد من العبارات تصف مشاركة الوالدين لك في الأنشطة التعليمية والاجتماعية والترفيهية ، ومدى حصولك على النصيح والإرشاد من الوالدين والمطلوب منك : قراءة كل عبارة وتجبب عنها بإجابة واحدة من الإجابات التالية :
نعم — أحيانا — لا

أجب بسرعة وكن صادقاً في الإجابة ولا تترك عبارات بدون إجابة .

لا	أحيانا	نعم	العبارة
			١- يشاركني والدي(والدتي) في حل الواجبات المدرسية
			٢- يأخذني والدي (والدتي) في زيارات الأقارب
			٣- لا يسألني والدي(والدتي) عن أصدقائي
			٤- يرشدني والدي(والدتي) في كيفية إتفاق مصروفي
			٥- يساعدنني والدي(والدتي) في قراءة الدروس الصعبة
			٦- يشجع والدي(والدتي) نوع اللعبة التي أمارسها
			٧- يهتم والدي(والدتي) بحضور مجالس الآباء في مدرستي
			٨- لا يوجهني والدي(والدتي) في كيفية قضاء وقت الفراغ
			٩- يوجهني والدي(والدتي) في حل المسائل الصعبة
			١٠- لا يأخذني والدي(والدتي) معه في الحفلات أو الأفراح
			١١- يسألني والدي(والدتي) عن مستواي الدراسي بالمدرسة

		<p>١٢- لا يشجعني والدي(والدتي) على الاعتماد على نفسي عندما أكون بعيدا عن المنزل</p> <p>١٣- يشرح لي والدي(والدتي) الدروس مثل المعلم</p> <p>١٤- يأخذني والدي(والدتي) معه لأداء الفرائض الدينية</p> <p>١٥- لا يهتم والدي(والدتي) بذهابي باستمرار إلى المدرسة</p> <p>١٦- يرشدني والدي(والدتي) في اختيار أصدقائي</p> <p>١٧- يستمع والدي(والدتي) لي أثناء قراءتي الدروس</p> <p>١٨- لا يهتم والدي(والدتي) بالألعاب التي أمارسها مع أصدقائي</p> <p>١٩- يسألني والدي(والدتي) عن مشاكلي في المدرسة</p> <p>٢٠- يساعدني والدي(والدتي) عندما أكون في موقف صعب</p> <p>٢١- يهتم والدي(والدتي) بتصحيح أخطائي في الامتحان</p> <p>٢٢- يأخذني والدي(والدتي) معه عند شراء مستلزمات الأسرة أو مستلزماتي</p> <p>٢٣- عندما أتأخر في الرجوع من المدرسة يسألني والدي (والدتي) عن السبب</p> <p>٢٤- يشرح لي والدي(والدتي) إمكانيات أسرتي ومشاكلها</p> <p>٢٥- والدي(والدتي) مشغول عني و لا يهتم بالإجابة عن أسئلتني</p> <p>٢٦- يشاهد والدي(والدتي) برامج التلفزيون التي أفضليها</p> <p>٢٧- لا يسألني والدي(والدتي) عن المستوى الدراسي لأصدقائي</p> <p>٢٨- يشاركني والدي(والدتي) في مناقشة مشاريع الأسرة وقراراتها</p> <p>٢٩- لا يشجعني والدي(والدتي) على حل المسائل الصعبة</p> <p>٣٠- يشاركني والدي(والدتي) في تناول الطعام الذي أفضله</p> <p>٣١- يسأل والدي(والدتي) المعلمين في المدرسة عن مستواي الدراسي</p> <p>٣٢- يبصرني والدي(والدتي) بما هو صحيح وما هو خطأ</p> <p>٣٣- يرغب والدي(والدتي) أن أذكر دروسي بجوارحه</p>
--	--	---

			<p>٣٤- لا يشجع والدي(والدتي) فريق الكرة الذي أشجعه</p> <p>٣٥- أشعر بأن والدي (والدتي) قريب مني عندما أحتاج إليه</p> <p>٣٦- يشرح لي والدي(والدتي)أهمية التعليم بالنسبة لي</p> <p>٣٧- لا يتابعني والدي(والدتي) في حل الواجبات المدرسية</p> <p>٣٨- يفضل والدي(والدتي) سماع الأغاني التي أفضّلها</p> <p>٣٩- والدي (والدتي) مشغول في العمل و لا يسأل عن مشاكلي</p> <p>٤٠- عندما أرتكب خطأ فإن والدي(والدتي) لا يعاقبني بل يشرح لي أسباب الخطأ حتى لا أكرره</p> <p>٤١- لا يشجعني والدي(والدتي) على حل الواجبات المدرسية</p> <p>٤٢- يفضل والدي(والدتي) سماع الألغاز أو الفوازير عندما أقولها</p> <p>٤٣- يهتم والدي(والدتي) بمشاكلي الصحية</p> <p>٤٤- يقدم والدي(والدتي) لي النصائح عندما أكون في حاجة إليها</p> <p>٤٥- يناقشني والدي(والدتي) في الدرجات التي أحصل عليها في الامتحانات الشهرية</p> <p>٤٦- لا يشجعني والدي(والدتي) على الاشتراك في الأنشطة الترفيهية والرياضية بالمدرسة</p> <p>٤٧- لا يهتم والدي(والدتي) بمظهري وأناقتي</p> <p>٤٨- ينصحني والدي(والدتي) بتناول الطعام الجيد</p>
--	--	--	--